ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

بنية الحداثوية السياسية والتأسيس للديمقراطية التمثيلية

أم.د. محمد صابر كريم
كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، كوردستان العراق
البريد الالكتروني: Muhamed.karem@univsul.edu.iq

الملخص

إن أفكار و آراء المشروع الحداثوي والتناقضات التي تحملها قد إنتقلت إلى واقع عملية التأسيس للأنظمة الديمقراطية التمثيلية، فنجد إن الدستور الأمريكي نصت على اللامساواة الفئوية والعرقية، الأول عندما حصّر الممثلون بالرجال فقط دون النساء، والثاني عندما ميّز الهنود الحمر والعَبيد من باقي السكان. وكذلك حمل إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي من جانبه تناقضات عدة، فمع أنها وقفت بالضد من تراتبية مجتمع النبلاء والإمتيازات في هذا البلد، فإنها أحتوت على تمايزات إذا كان في خدمة النفع العام. وفي إنجلترا قامت الثورة المجيدة فيها بتقييد سلطات الملك وإرساء مباديء حكم القانون، لكن دون أن تؤدي ذلك إلى إقامة الديمقراطية التمثيلية.

لقد حصلت العديد من الحركات والثورات من قبل الطبقات والشرائح الدنيا ضد الأنظمة التي تلت الثورات الديمقراطية، وذلك في دلالة واضحة لعدم تحقيق قيم ومباديء الحداثوية السياسية الأساسية في واقع هذه الأنظمة التي قامت كإستجابة لهذا المشروع. ومن أهمها ثورة(1848)في فرنسا، والحركة الجارتية في إنجلترا(1832)، والنموذج الأمريكي شهدت بعد قرنين من ثورتها إنتفاضة السود في الـ(1960)..وألخ. من جانب آخر كان العديد من القوانين والقرارات الرسمية التي أصدرتها أنظمة الحكم فيها بعد إنتصار تلك الثورات، تجسد طابع التميز الاجتماعي والفئوي والعرقي، وكان ظهور النخب الحاكمة في هذه الدول هي الأخرى من العلامات الرئيسة لعدم تحقيق الحكم الديمقراطي التمثيلي النقي فيها، وهذه النخب تساندها النظام الحزبي السائد في هذه الدول، والتي حلت محل عملية التمثيل الصحيح التي تقوم بها المواطنين من خلال قنوات المشاركة السياسية الرئيسة ولا سيما الإنتخابات المقامة لإنتخاب هيئات الحكم التي تمثلهم.

الكلمات المفتاحية: الحداثة، الحداثوية السياسية، الحرية، الديمقراطية التمثيلية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

The Structure of the Political Modernism and the Establishment of Democratic Representative

Asst. Prof. Dr. Mohamed Sabir Karim
College of Political Science, Sulaymaniyah University, Kurdistan of Iraq
Email: Muhamed.karem@univsul.edu.iq

ABSTRACT

It's no doubt that those ideas and values have influenced the process of the establishment of the democratic representative systems, thus we can see the American institute that is dictated on categorical and ethnic inequality, the former when it confines representation merely by man without the woman, and the second when it distinguishes the native Americans and enslaved from their population. Furthermore, the French declaration of human rights for citizens holds several contradictions, thus although it stood against the hierarchy of nobility and privileges, it includes such privileges if it services the public welfare. In England, the Glorious revolution tied up the powers of the King and established the rule of the law, however, that without leading to establish the democratic representative.

However, many of the movements and revolutions taken by the lower classes and strata against those systems which came after democratic revolutions; that is a clear indication of the afore noted revolutions failure to achieve the main political modernism. The most important ones, the(1848)s revolution in France, and the Chartism movement in England (1832), as well as the American model, witnessed after two centuries of its revolutionary the Black uprising in (1960)…ect.

Contrary there were several decisions and laws issued by the governance system of those states after the victory of their revolution, that embody the character of social, racial and class distinction, and the emergence of the ruling elite. These represent another main signs of the failure of the revolution.

Keywords: the modernity, political modernism, liberty, democratic representative.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

المقدمة

لم تكن الحداثة تمثل فقط تحولاً أو إنتقالاً من حالة سابقة من التواجد الحضاري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى حالة أخرى جديدة، وإنما كانت وبما حملته من تيار فكري فلسفي عظيم بمثابة نقطة تحول وإنعطاف جذريين أطلقت العنان لتحولات وتغيرات عميقة في مرحلتها والمرحلة التي تلتها، والتي تعرف اليوم بما بعد الحداثة/ the post modernity، ما هي إلا مثالاً ساطعاً على ذلك. لكن و مع أن هذا المد الجارف قد نجح في تحقيق قسم كبير من أهدافه على الصعيد الاقتصادي والمعرفي العلمي والفكري الفلسفي، حيث أحدث شرخاً كبيراً وعميقاً في تلكم المستويات، إلا أنها لم تحظى بنفس النجاح على الصعد الآخرى، و لا سيما السياسي الاجتماعي.

ونظراً لأن تحقيق الحداثوية السياسية أول الأمر كانت بحاجة إلى تحطيم الأنظمة السياسية القائمة حينها والمسمى بالمَلَكيات المطلقة أو المستبدة والتي كانت تتمثل مصالح ورغبات الطبقة والفئات البالية(الإقطاع والنبلاء ورجال الدين الإكليروس)، لكن هذا الأمر واجه عاملين رئيسيين كانا بمقدورهما القيام بتحقيق الهدف الأعلاه :الأول هو العامل الفكري(الأيديولوجي)والتي تمثلت في الإتجاه الليبرالي، والثاني هو القوى الإجتماعية الراديكالية التي لم تستطع الأول(الأيديولوجية الليبرالية)من أن تمثلها تمثيلاً حقيقياَ، وهم الطبقات والشرائح الاجتماعية الكادحة المقهورة التي تشكلون الغالبية في مجتمعات الدول التي حدثت فيها الحركات والثورات الديمقراطية كفرنسا وبريطانيا و.. . إذ إن عملية الإطاحة بالأنظمة المذكورة أعلاه، ومن خلال الثورات الديمقراطية والحركات ذات الطابع الديمقراطي ـ النموذج البريطاني ـ، قد تمت في الواقع على يد هذه الطبقات والشرائح الكادحة المضطَهدة، ذلك بمعنى أن هذه القوى الاجتماعية الراديكالية قد قامت بفعلتها الثورية تلك تحت تأثير الأوضاع المعيشية البائسة والمذرية التي ترزحون تحتها وبدافع من مصالحهم الإجتماعية الخاصة، وليس تحت تأثير عملية الإستجابة للمباديء والقيم التي أشاعتها الحداثة وتيارها الفكري الفلسفي(الأنوار)، و لا سيما من خلال ما بات يعرف بالأيديولوجية الليبرالية، ذلك مع وجود قدر من هذا التأثير، بمعنى أن العامل الرئيس بهذا الصدد يرجع إلى الأوضاع المادية والمعيشية المذرية لهؤلاء الطبقات والشرائح المذكورة أعلاه.

وهذا ما شكلت الحقيقة الجوهرية بهذا الصدد، والتي تكمن في أن عدم تحقيق تلك الحركات والثورات الديمقراطية لأهدافها و شعاراتها الرئيسة المتمثلة في الحرية والمساواة والحقوق المدنية وألخ...، تلك التي كانت في الواقع قيم و مباديء الحداثوية السياسية، ذلك لأن الطبقة والفئة الاجتماعية التي ركبت على ظهر حصان هذه الثورات كانت الفئة العليا من الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية البادئة بالظهور حينئذ. وبهذا فإن النظام السياسي التي أقمها تلك الثورات والحركات الديمقراطية قد صاغت وأسست من قبل ممثلي الطبقات والشرائح العليا من مجتمعات تلك الدول.

إشكالية البحث:

لقد ولدت الحداثوية السياسية إثر ما أفرزته الأنوار(التيار الفكري الفلسفي للحداثة)جملة من المفاهيم والمقولات الفكرية الفلسفية في أصعدة الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..وألخ، وذلك بهدف إحداث القطيعة مع ما كان موجوداً وسائدًا في العصر الذي سبقته، فكانت الحداثة بقيمها ومبادئها أن حلت محل الحالة السابقة لها(العصور الوسطى والمعروفة بالقرونوسطوية)، ونتيجة لذلك وقعت الحياة السياسية وبشكل مباشر تحت تأثيرات هذه الحالة الجديدة. عليه فالسؤال الرئيسي بهذا الصدد يتمثل في هل أن مفاهيم وقيم الحداثوية السياسية و أفكار وآراء مفكري وفلاسفة الأنوارتلك قد أسست للحركات والثورات الديمقراطية التي قامت على إثرهم تلك الأنظمة السياسية التي تعرف بالديمقراطية التمثيلية؟. ومن هذا السؤال يتفرع الأسئلة التالية:

1ـ مدى تأثير و مساهمة أفكار وقيم الحداثة على الحركات والثورات الديمقراطية المنشئة للديمقراطية التمثيلية؟

2ـ هل كانت نموذج الديمقراطية التمثيلية هي نموذج النظام السياسي المنشود للطبقات والشرائح الاجتماعية، التي كانوا المحرك الرئيس للحركات والثورات الديمقراطية التي أزاحت الأنظمة الملَكية المطلقة ؟

3ـ مدى تجسيد مباديء وقيم الحداثوية السياسية لدى التيار السياسي المهيمن على الثورات الديمقراطية والتي قامت بالتأسيس للنموذج الديمقراطي التمثيلي؟

الفرضية:

مع أن قامت المشروع الحداثوي السياسي بالتأسيس للديمقراطية التمثيلية، ذلك بوصفها مشروعاً قائماً على قيم الحرية وتحقيق الحقوق الطبيعية(المدنية والسياسية)للأفراد في إطارها الإنسانوي، لكنها لم تفلح في تحقيق ذلك،

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

ذلك بسبب تحولها من مشروع لتحقيق هذا الهدف في ذات السياق والإطار، في إطار نموذج الديمقراطية التمثيلية، إلى مشروع لقهر وكبت تلك الحرية والحقوق نتيجة لظهور نخبات حاكمة تمارس السيطرة والهيمنة على أفراد الطبقات والفئات العامة التي تمثلها.

مناهج البحث:

في كتابة هذا البحث تم إعتماد عدة مناهج رئيسة، منها المنهج التاريخي لجمع المعلومات والحقائق التاريخية التي تخص موضوع البحث، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف ماكانت عليه ممارسات وأنشطة الوحدات السايسية والقوى والجماعات السياسية في المجتمعات التي قامت فيها الديمقراطيات التمثيلية ومن ثم تحليل طبيعة عمل المؤسسات السياسية.

خطة البحث:

لقد تم تقسيم هيكلية هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتناول ماهية الحداثوية، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين، الأول يبحث في الإطار المفاهيمي للموضوع، والمطلب الثاني في الثورات الديمقراطية. والمبحث الثاني يتناول قيام الديمقراطيات التمثيلية والإرتباط بقيم الحداثة السياسية وذلك في سياق مطلبين، الأول يبحث في آليات الحداثوية السياسية في إقامة الديمقراطيات التمثيلية، والثاني يتناول دور نواقص المشروع الحداثوي في مآزق الديمقراطية التمثيلية.

المبحث الأول: في ماهية الحداثوية السياسية

بالرغم من أن ظهور ونشأة الحداثة كظاهرة ترجع إلى أكثر من قرنين، إلا أنها لا تزال تعاني من إشكاليات والغموض في بعض جوانبها ولا سيما المفاهيمي والماهويي منها، حيث إن الجانب السياسي والاجتماعي تعترضها إختلالات واللادقة في إتمام حصول أركانها ودعائمها وذلك نظراً لعدم حدوث مضمون الحداثة على صعيد هذا الجانب، و ذلك بمعنى عدم إتمام عملية القطيعة السياسية في الإنتقال من العصر الوسيط(الذي سبقت النهضة) إلى العصر الحديث، مع أن الكثير من مقومات هذا الإنتقال قد طرأ عليها تغيرات كبيرة وعميقة. عليه ونظراً لما تتمتع به مفهوم الحداثة والمفاهيم المتفرعة منها من الجِدّة من ناحية، و قلة التناول العلمي في الوسط الأكاديمي لمجتمعات الواقعة في الجغرافيا الواقعة خارج المجتمعات الغربية التي ولدت فيها تلك المفاهيم من ناحية أخرى، ولدواعي مقتضيات طبيعة موضوع الدراسة هذه وجدنا البحث في الجانب الماهويي لهذا المفهوم.

المطلب الأول:الإطار النظري للحداثة والحداثوية السياسية

إن البحث في الجانب النظري المفاهيمي لظاهرة الحداثة ومفهوم الحداثوية السياسية تضعنا أمام جملة من الوقائع تحمل في طياتها معارف وحقائق يشكل منبعاً ثميناً وذا أهمية بالغة ليست فقط للمفاهيم الفكرية الفلسفية المتصلة بالعلوم الطبيعية، بل في شأن المتصلة منها بالعلوم الإنسانية، و لا سيما علمي السياسة والاجتماع السياسي. ولعل الموضوع المتصل بأهم ظاهرة في علم السياسة والتي هي الدولة الحديثة والنظام السياسي فيها، وذلك من خلال أهم الأحداث التي وقعت في فضاء العملية السياسية في العصر الحديث أي الثورات الديمقراطية التي أسست لأهم أشكال النظم السياسية الحديثة والمعاصرة والتي هي الأنظمة الديمقراطية التمثيلية. عليه نتناول هذا الجانب من موضوع البحث تحقيقاً للأرضية التي المعرفية لفهم دور الحداثوية السياسية في عملية تأسيس أهم نماذج الأنظمة السياسية الحديثة تلك.

وفي الإرتباط بمفهوم الحداثوية أو الحداثة يجب الإشارة إلى أن هناك مفاهيم ترتبط بهذا المفهوم ومفرداتها الأخرى من(الحديث والتحديث والحداثوية و...)*، و لكي نحصل على فهم أكثر تبسيطي للعلاقة بين الحداثة وكل

*) بصدد مفهوم الحديث(modern)فإنها وكما يقول(هابرماس)"إستعملت للمرة الأولى في أواخر القرن الخامس وذلك لفصل الحاضر المسيحي الذي كان قد صار للتو رسمياً، عن الماضي الروماني الوثني، ورغم تبدل المضامين، تعبّر الجِّدة(العصرنة = الحداثة)دوماً عن الوعي الخاص بحقبة تضع نفسه في علاقة مع ماضي العصور القديمة، و لا ينطبق هذا على عصر النهضة الذي يبدأ به العصر الحديث فقد إعتبر الناس أنفسهم حديثين في زمن شارلمان وفي القرن الثاني عشر"(هابرماس، أشار إليه د.علي عبود المحمداوي،2011،ص84). وفي السياق نفسه، فمع أن مفهومي(الحديث والحداثة) لهما دلالات تدخل في سياق معرفي واحد، لا سيما من الجانب الزمني، إلا أن(هابرماس)يفرق بينهما، إذ نجده يكتب"الحديث -modern - تحقيب زمني محّدد، فقبله القديم و يمكن أن يتوسط بينهما الوسيط وتلك كلها فترات تاريخية

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

من الحديث والتحديث، سنتناول من خلال نقاط الإختلاف الموجودة بينهم، فهناك من يرجع هذا الإختلاف إلى منطق الحداثة نفسها، ذلك عندما يقول بأن "الحديث والتحديث من مكون ومنطق الحداثة، لكن الأخيرة تتجاوزهما من حيث الجوهر والشكل".(كرومي أحمد ،إنسانيات، 2000،ص55).وبخصوص الحداثة فنجد(بودريل لارد - Baudril Lard)يرى بأنها ليست مفهوماً سوسيولوجياً، و ليست مفهوماً سياسياً، ولا مفهوم تاريخي خالص، و لا يشكل مفهوم إجرائي للتحليل، و ليس هناك لا قوانين خاصة بالحداثة و لا مميزات..، بل هناك منطق الحداثة و أيديولوجية الحداثة، إنما نمط حضاري متميز، و منطق يتعارض مع منطق الأنماط الثقافية التقليدية السابقة عليه.(بودريل لارد، أشار إليه: كرومي احمد،إنسانيات،2000، ص55).

وهناك من يتخذ الجانب الديني منطلقاً لبحث ظاهرة الحداثة منهم(مارسيل غوشية)حيث يقترح فرضية بهذا الصدد مفادها" أنّ الحداثة هي الحركيَّة التاريخية الواسعة التي تؤدي إلى الإنتقال التدريجي من الإعتماد على الثقافة الدينيَّة التقليديَّة في التنظيم السياسي للمجتمع إلى ثقافة الحداثة في تصوُّرها الجديد والمختلف للإنسان والمجتمع والسياسة".(محمد سبيلا، يتفكرون، 2018،ص157). ومن هذه الفرضية تم تبني وجهة نظرة جديدة بصدد ماهية إنبثاق العنصر السياسي في العصر الحديث والتي تتمثل في إرتباط هذا العنصر بـ"ديناميَّة الخروج من اللاهوت السياسي نحو الاستقلال الكامل للمجال السياسي، وهو ما سيمكّن من تبلور المعنى السياسي للدولة(Etat)ومستلحقاته الفكريَّة المواطنة والمشروعيَّة والشرعيَّة والتمثليَّة والتعاقد".(المصدر نفسه،ص157).

إن البحث في الجانب المفاهيمي لمفهوم الحداثة يستدعي الوقوف عندها أكثر، حيث يمكن القول بأن "الحداثة بدلاً من أن يشير إلى دلالة زمنية خاصة بحقبة معينة كعصر النهضة، على سبيل المثال، فإنها لها دلالة أخرى تتعلق بظهور ذلك الوعي لدى أفراد مجتمع معين بأنهم تمكنوا من إحداث تغير في أوضاعهم المعيشية والحضارية والثقافية تختلف كلياً عن المرحلة السابقة لديم إلى حد بات فيه هذا التغير تشكل قطيعة مع الحقبة السابقة، ذلك مع وجود علاقة تواصلية مع ذلك الماضي المتخلف"(محمد صابر كريم،كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، 2013،ص ص252،251).

أمّا في الإرتباط بعناصر الحداثة الرئيسة، فنجد بأن(إلفين)يحدد ثلاثة عناصر رئيسة لها، وذلك على أساس التعريف التي قدمه لهذا المفهوم والتي تفيد بأنها "مركب من الإهتمامات بالسلطة يزيد من إدراكه أو يقل فعالية، وهذه العناصر تتمثل في كل من: 1ـ التسلط على الآخرين من البشر، سواء الدول أو الجماعات أو الأفراد وذلك وفقاً للنسق المتبع.2ـ التسلط على الطبيعة من حيث القدرة على الإنتاج الإقتصادي.3ـ والتسلط الفطري على الطبيعة من حيث القدرة على التنبؤ".(مايك فيذرستون وآخرون،1995،ص ص150،149).

بما أن الحداثة والحداثوية السياسية هما من تلك المفاهيم الفكرية الرئيسة التي تشكلتا من لدن حركة الأنوار الفلسفية، عليه نجد كيف أن الخصيصة الرئيسة لهذه الحركة التي تتمثل في مقاومة الطغيان والقضاء عليها وكذلك الهيئات الوسيطة، قد أصبح جوهر ومحتواهما كمشروعين قائمين على تلك الحركة فلسفية النابعة من حركة النهضة، فقد كان هذا الجوهر"حاضرة جداً في الفكرة الفرنسية عن الجمهورية وفي الإقتناع بأن الجمهورية يجب أن تكون قبل كل شيء حاملة لمثل عليا عمومية شاملة،الحرية والمساواة والأخاء. مما يفتح الأبواب لليبرالية كما يفتحها لسلطة قد تكون مطلقة، لأنها قد تكون عقلانية ومشتركة بين الجاعة، وهي سلطة بشّر بها العقد الاجتماعي، وهي التي سيحاول اليعاقبة إقامته، والتي ستكون هدف جميع الثوريين الذين أقاموا سلطة مطلقة لأنها عملية ترمي إلى حكاية شفافية المجتمع من التعسف والتبعية والتفكير الرجعي".(آلان تورين،ج1، 1998،ص ص19،18).

لكن وبالرغم من ما قدّمه الأنوار الفرنسية،كما ذكرت أعلاه، من مساهمة عميقة وجدية في تبلور الحداثة، لا سيما في نموذجها الفرنسي، إلا أن هذا الإتجاه و في شقها الفرنسي، أظهر أيضاً وفي نفس الوقت، عمق الخلاف بصدد جوهر وطبيعة الحداثة السياسية لدى أشهر مفكريها، إذ "إن(روسو)وبخلاف مما كان يعتقده(فولتير)من أن الحداثة تقود إلى نظام اجتماعي عقلاني(وهو في هذا معجباً بنجاحات البرجوازية الإنجليزية)، فنجد روسو يعتقد بأن المجتمع ليس عقلانياً، والحداثة تُفَرِّق أكثر مما توحِّد..، بل لقد كان روسو طرح فكرة السيادة الشعبية، والذي ستغذي كثيراً من الأنظمة الديمقراطية، مثلما تغذي أنظمة إستبدادية"(آلان تورين،ج1، 1998، ص31).

وحقبات زمنية، أما الحداثة -modernity - فهي قطيعة زمنية متكررة لإنتاج نسق جديد بمعرفته و وجوده وقيمه وبشرطيه الإنساني والعقلاني"(المصدر نفسه،ص111).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

كانت هناك عدة أحداث مهمة، لا سيما على الصعيد السياسي، هيئت، أو قامت بفتح المداخل الرئيسة للحداثة، تتمثل أولاهما وأهمها إرتباطاً بموضوع هذه الدراسة الرئيسي، في ما يمكن تسميته بالبوابة الأوروبية للثورة والإصلاح، ذلك بمعنى أن بدايات التغيير الذي ينمو من الداخل أو المسار الريادي الذي بهرت أسبابه(ماكس فيبر)و أضفي الإثارة على أعماله من ذلك الحين، كانت الثورة الفرنسية والتقدم البريطاني منذ أواسط القرن الـ(17)وحتى عام(1832)، هكذا يمكن إعتبار هذا الحدث بأنه تشكل أول المفاتيح الكبرى بهذا الخصوص.(مايك فيذرستون وآخرون،1995،ص174).

و بصدد الطبيعة الاجتماعية لمشروع الحداثة، هناك نقطة مهمة تجدر الوقوف عندها، وتتمثل في موقف هذا المشروع وتياره الفلسفي من القضايا الاجتماعية الرئيسة والمطروحة بقوة في حقبة نشوئها وتبلورها، ونبحث هذا الموضوع من خلال موقف ورؤية الأنوار الفلسفية، ولا سيما التنوير الفرنسي من أهم قيم هذه القضية، ونقصد بها كل من مفاهيم(المساواة، و الأخاء والعدالة و..). فقد كان هذا التنوير ومن خلال أفكار كل من(ديدرو و فولتير وروسو)حول الفكر الجمهوري، فتحت الباب إلى الليبرالية، كما يمكن أن يفتحها إلى سلطة قد تكون مطلقة، لأنها قد تكون عقلانية ومشتركة بين الجماعة، وتمثلت أولى محاولات إقامته في فرنسا عهد الثورة من قبل، لكنها تحول فيما بعد،و متأثراً بأفكار(روسو)ضد التفاوت التي تنتجه المجتمع ونظامه، إلى ما يمكن تسميته بجذور الفكر اليساري، وبهذا فإن الحداثة و من خلال نموذجها الفرنسي قد نادى بالطبيعة ضد المجتمع، و بسلطة جديدة مطلقة ضد التفاوت والإمتيازات.(آلان تورين،ج1، 1998، ص28). بهذا و بناءاً على ذلك، يظهر حقيقة مهمة بهذا الصدد وهي أن "الأيديولوجيا الحداثية لم تكن مُرتبطة بالفكرة الديمقراطية، لقد كانت ثورية حصراً، ناقدة نظرياً، و عملياً فيما بعد، سلطة الملك و الكنيسة الكاثوليكية بإسم المباديء الشاملة وبإسم العقل نفسه".(المرجع نفسه، ص28).

إنّ الحقيقة الأعلاه، يوحي أكثر مما يوحي إلى أن الأنوار الفرنسي كان تقوم عكس ما كان تقوم عليه نظيرتها الإنجليزية، إذ كانت الثورة المقامة في هذا الأخير و لائحة الحقوق فيها لسنة 1689، نادتا بعودة حقوق البرلمان التقليدية، وذلك عقب إنتصار الثورة 1688 المجيدة فيها في إلغاء المَلكية المطلقة في هذا البلد.

إن دراسة مفهوم الحداثوية السياسية، يستدعي بحثها من خلال أفكار أشهر مفكري العقد الاجتماعي، وهم كل من(هوبز و لوك و روسو)، حيث إن أفكارهم، و لا سيما النظرية التي أسسوها بصدد أصل الحالة المدنية، أي خروج البشر من الحالة الطبيعية إلى المرحلة التي عقبتها، وذلك من خلال صيغة العقد الاجتماعي التي أسس لقيام الشكل الرئيس للظاهرة السياسية المتمثلة بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين في إطار الكيانات السياسية الأولية. فإن ما صاغوها من مفاهيم سياسية مثل(الإرادة العامة) لدى روسو و(الحكومة المدنية)لدى لوك، تشكل لُب نظريتهم في العقد الاجتماعي. عليه فإن مفهوم الحداثوية السياسية ترتبط بأفكار هؤلاء، أو بالأحرى فإن لأفكار و نظريات مفكري العقد الاجتماعي تأثير كبير وحيوي على مفهوم الحداثوية السياسية، فهناك من بحث هذا الموضوع من خلال ما إتخذه(هابرماس)من "موقف نقدي إزاء روسو خاصة و فلاسفة العقد الاجتماعي عموماً، في ما إنطلقوا منه لتأسيس مشروعهم السياسي الحداثوي، الذي تقوم دعائمه على الإجراءات والإفتراضات القبلية للإتفاق القبلي كمباديء والوهم الخاص بالحالة الطبيعية داخل نظرياتهم".(الناصر عبداللاوي،2012،ص159). وفي مقابل تلك الأفكار لمنظري العقد المشار إليهم، نجد بأن هناك من مفكري العصرين الحديث والمعاصر، قد أسس لأفكار تتجاوزها و تضعها في خانة التجريد النظري. ومنهم نشير إلى ما يطرحه(هابرماس)من نظرية بديلة تقوم على دمج كل من عنصري العقل والشرعية، وجوهر نظرية هابرماس هذه تقوم على" أن الإندماج الاجتماعي الذي ساهم في وضع أركان الدولة الحديثة، بإعتبار أن المواطن طرف في العملية السياسية والميثاق القانوني بما هو قيام الدولة وقلبها النابض".(المصدر نفسه، ص154).

إن ما بحثت أعلاه، من إرتباط مفاهيم الحداثوية السياسية الرئيسة بأفكار و نظريات العقديين، يدعمه إهتمام أغلب مفكري الأنوار بهذا الصدد، حيث إن إقامة سلطة سياسية أو نظام إجتماعي جديد على أساس الإرادة العامة هي الهدف الرئيس لدى قسم كبير لهؤلاء الفلاسفة، و لا سيما كل من(ديدرو)و(روسو)،فقد كتب الأول في الموسوعة"إن الإنسان الذي لا يُصغي إلا إلى إرادته الخاصة عدّوا الجنس البشري، وأن الإرادة العامة هي إذن في كل فرد عملُ الفهم الخالص الذي يُحاكم، في صمت الأهواء، حول ما يمكن للإنسان أن يطلبه من أمثاله و ما لأمثالهُ من الحق في أن يطلبوه منه".(آلان تورين،ج1، 1998، ص25). عليه يمكن القول بأن أشهر مفكري العقد الاجتماعي يصل إلى الإعتقاد "بأن النظام الاجتماعي، الذي لا هو بورجوازي و لا هو مقدس، بالنسبة إلى((هوبز))في القرن السابع عشر وكذلك بالنسبة إلى((روسو))في القرن الثامن عشر، يجب أن يرتكز على

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

قرار حُرّ، و يغدو هكذا مبدأ الخير ولكن هذا القرار الحُرّ هو تعبير عة الإرادة العامة".(المصدر نفسه،ص25).

بناءً على ما تقدم وبخصوص ما بحثناه من أفكار فلاسفة الأنوار عامة، والعقديون* خاصة نصل إلى الإستنتاج التي تفيد بأن ما أبدوه من إهتمام كبير بمفاهيم الحقوق والحرية والمساواة والعدالة في عملهم الفلسفي والفكري قد وضع أثره البالغ في المشروع الحداثوي عامة، والجانب التطبيقي(تأسيس الديمقراطية التمثيلية)خاصة.

إن ما يدعم إستنتاجنا تلك تتمثل في ما يذهب إليه البعض، ومنهم مؤلفي كتاب(محدثات العولمة)، ذلك بتنازلهم هذا المحتوى الرئيس والمهم من الحداثة، حيث أشاروا إلى أن"هناك سمتان تجريبيتان مكثفتان للتطور الاجتماعي على مدى المئتي عام الماضية لم يتم دمجهما في السرديات الاجتماعية العلمية الكبرى للحقبة، وهما تزايد اللامساواة في العالم وتبلور هويات إنفصالية وجماعية قد تكون عدائية".(مايك فيذرستون وآخرون،1995، ص172). بالوقوف على السمة الأولى، والتي تهم هذه الدراسة أكثر من الثانية، أي مفهوم اللامساواة، فيظهر كيف أنها شكلت القضية الاجتماعية الرئيسة لدى الحداثويون، فهم يرون بأنه "يُمكن فهمه كَسِمة متأصلة في الحداثة، وأي تراكم مفتوح النهاية للموارد الاجتماعية يحدث في المجموع الكلي لا في جماعية مقيدة من الناس، من المتوقع أن يبدي ميلاً نحو المزيد من اللامساواة، و بدون آليات التعويض وإعادة التوزيع الممكنة في أية جماعية، فمن المتوقع للنجاح في الإستفادة من الموارد المتاحة في الجولة الأولى أن يمثل ميزة في الجولة الثانية، وهكذا..".(المصدر نفسه، ص173).

إن البحث في ماهية الحداثة، يستدعي معرفة ما أبدوه الما بعد الحداثيون من مساهمات نظرية ومفاهموية بصددها والإشارة إليها، إذ يرى منظري هذا الإتجاه الفكري المعاصر بأن الحداثة تقوم على تلك النظريات التي تقوم على الإدعاءات الكبرى، والتي تهدف إلى إضفاء شكل من الشرعية أو السلطة على الممارسات الثقافية. وذلك في الإشارة إلى إضفاء الشرعية على النظريات الفرويدية والماركسية، التي تزعمون على أنهم تقومون على مباديء أو إدعاءات علمية كبرى.(كريستوفر باتلر، 2016، ص19). وفي توضيح لهذه الرؤية وإعطاء مثال لها، أي وصف الحداثة من قبل الما بعد الحداثيون بأنها تقوم على الإدعاءات النظرية الكبرى، نشير إلى كيف أن النظرية الماركسية تؤمن بالدور المميز والحتمي للطبقة العاملة(البروليتاريا)، ذلك عند تحالف هذه الطبقة مع الحزب في إشعال الثورة، ثم في تأسيس المدينة الفاضلة التي من المفترض أن تعقب ذلك الثورة، عندما تتلاشى الدولة. (المصدر نفسه، ص20).

وفي السياق نفسه، و فيما يتعلق بتعريف الحداثوية السياسية لدى أهم مفكري هذا الإتجاه(الما بعد الحداثوية)، نقف على ما يقوله(جان فرنسوا ليوتار)، حيث و في كتابه(حالة ما بعد الحداثة)يصف الحداثة بأنها عبارة عن النصوص السردية و لا سيما الفلسفات الكبرى، مثل الكانطية والهيجلية والماركسية، وهذه النصوص السردية التي تقوم عليها هذه الفلسفات، تزعم بأن التاريخ تقدميّ، وأن المعرفة ستحرِّرنا، وأن وحدة خفية تجمع بين جميع أشكال المعرفة، وعلى هذا الأساس فهو(ليوتار)يهاجم سرديتين رئيسيتين: السردية التي تدفع بالتحرُّر التدريجي للبشرية ــ بدءاً من الخلاص المسيحي إلى اليوتوبيا الماركسية ــ، والسردية الثانية هي التي تتناول العلم.(جان فرانسوا ليوتار، أشار إليه كريستوفر باتلر،2016ص19).

إلا أن الحداثة و بالرغم من كل ما أنجبتها من مكاسب و مزايا على الصعد المختلفة من حياة المجتمعات التي ظهرت و ولدت فيها، إلا أنها أضر بأهم عنصر في الديمقراطية الحديثة والتي هي المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، هذا ما يبحثه(شارل تايلور - Charles Taylor)من خلال تناول أهم قيمة قائمة عليها الحداثة وهي الفردانية، حيث يكتب "يمكن الوجه المعتم للفردانية في الإنكفاء على الذات، الذي يُسَطِّح ويقلص حياتنا، ويفقرها من المعنى ويبعدنا عن الإهتمام بالآخرين والمجتمع،...، فالشعور بأن الحياة تسطحت وتقلصت نتيجة الإهتمام المفرط بالذات عاد إلى الظهور في صور خاصة بالثقافة المعاصرة".(شارل تايلور،الأزمنة الحديثة،2011 ، ص153). ومن هذه الحقيقة تظهر ما يطلق عليه(تايلور) بمظاهر القلق للحداثة، والتي تحددها في ثلاث مظاهر رئيسة،"أولها سيتعلق بما يمكن تسميته ضياع المعنى الي يشير إلى إختفاء الآفاق الأخلاقية، فيما الثاني يرتبط بإنخساف الغايات، أمام عقل أداتي جامح، أما الثالث فيتمحور حول فقدان الحرية".(المصدر نفسه،ص ص152 ،151).

من جانب آخر وفي السياق نفسه، نجد بأن الأنوار الفلسفية ومع أنّها قامت بالترويج لأفكار وقيم الحرية والعدالة والسعادة ونشر المعرفة العلمية والتحمس لها، إلا أنّ ما تحقق في ظل الحداثة كان عكس ذلك تماماً، هذا

*)يقصد بذلك مفكري نظرية العقد الاجتماعي.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

على الأقل وفقاً لآراء وإعتقادات أغلب مفكري المدرسة الفرانكفورتية، ومنهم على سبيل المثال (هوركهايمر) حيث يكتب"كلما حققت المعرفة التقنية تقدماً أكثر، كلما وجد الإنسان أنّ أفق تفكيره ونشاطه يتقلص، وكذلك إستقلاله الذاتي بإعتباره فرداً، كما أنّ قدرته على مقاومة تقنيات التحكم تنقصه أيضاً، أضف إلى ذلك، قدرته على التمثيل وإصدار الحكم المستقل التي تتناقص. إنّ التمكن من الوسائل التقنية لنشر قيم عصر الأنوار يتزامن و نزع الطابع الإنساني من الإنسان، بحيث أصبح التقدم يهدد بإنهيار الغاية التي يسعى إلى تحقيقها مبدئياً، وهي فكرة الإنسان".(كمال بو منير، 2010،ص ص38،39).

لقد قام أكثر منظري الما بعد الحداثة ببحث هذا الموضوع من خلال كشف محتوى تأثيراتها وذلك بوقوفهم على الإرتدادات القيِّمية وسلسلة التفسخات الطويلة التي أفرزتها الحداثة في بنية الحياة الاجتماعية و المسائل المتعلقة بكينونة الفرد وهويته، إذ"إن الروابط الاجتماعية قد إنحلّت سلسلة من اللقاءات العرضيَّة، والهويَّات ما هي إلا سلسلة دوريَّة من الأقنعة، وتاريخ الحياة الشخصيَّة ما هو إلا سلسلة من الحلقات تربطها ذاكرة باهتة، والهويَّات الفرديَّة ليست إلا نسخاً مكرورة(palimpsests)، وكلَّ حياة ما هي إلا مجموعة عرضيَّة من الأطراف المكوّنَة لها". (محمد سبيلا، يتفكرون، 2018،ص163).

عليه وبناءاً على ما تم بحثه أعلاه نصل إلى الإستنتاج التي تتمثل في أن هناك ثلاث دلالات رئيسة لمفهوم الحداثة، الأول تكمن في أنها عبارة عن الإتجاه الذي يقاوم ويناضل ضد كل ما هو قديم بما تحتويه هذا المفهوم من عادات وتقاليد وثقافة...وألخ. و الثاني تتمثل في أن الحداثة و لا سيما لدى(ماكس فيبر)،هي جعل العقل الأداة الرئيسي للوصول إلى كشف حقيقة كل ما يحيط بالإنسان، أي عملية العقلنة والتي أفرزت عنها مفهوم العقلانية الأداتية. كذلك تعد الحداثة بأنها المشروع القائم على جملة من المحاولات والأعمال التي قامت بها الأفراد المساهمون في إنهاء الحقبة الزمنية المعروفة بالعصور الوسطى، والتي كانت فيها سيطرة الإقطاع والكنيسة سائدة بشكل شبه مطلق. وبهذا فهي عبارة عن مشروع جديد قائم على عقلنة وأنسنة كل ما تخص حياة الإنسان والمجتمع في الحقبة الجديدة من تطور المجتمعات الأوروبية في القرنين الـ(17)والـ(18). وما أنتجته هذا المشروع من إتجاهات فكرية ومذاهب فلسفية حول الحياة السياسية، ومن ثم تطبيقاتها في إطار الحركات والثورات الاجتما ـ سياسية الداعية لتحقيق الحريات السياسية والحقوق المدنية، والقيم الرئيسة لمشروع الحداثة هي ما تطلق عليه بالحداثوية السياسية.

المطلب الثاني: المنظومة المفاهيمية للحداثة والثورات الديمقراطية وقضية التمثيل

لعل العلاقة، أو بالأحرى مدى إنعكاس مقولات ومفاهيم الحداثوية وحركتها الفكرية الأنوار على الحياة السياسية في الدول التي شهدت هذه الحركة، تشكل أهم حدث و وتطور عرفتها المجتمعات الحاضنة لهذا الحدث الكبير ومشروعها(الحداثة)، و لا سيما في الربع الأخير من القرن الـ(18)والنصف الأول من القرن الـ(19)، وتتمثل في ظاهرة الثورات الديمقراطية وفي مقدمتها الثورة الفرنسية ومن ثم الأمريكية، والهولندية والحركة الديمقراطية في إنجلترا*...وألخ. عليه فإن تلك العلاقة تشكل أهم موضوع تستدعي الوقوف عندها ومن ثم بحثها بشيء من التفصيل والتحميص في إطار البحث في موضوع الحداثوية السياسية والتأسيس للديمقراطية التمثيلية.

لا شك في أن الديمقراطية التمثيلية* (الحديثة)هي إحدى المفاهيم الأساسية التي أتت بها الحداثوية السياسية للعملية السياسية في المرحلة التي إحتضنت النهضة وحركاتها الفكرية والفلسفية من تاريخ المجتمعات الأوروبية، و لا سيما المتقدمة منها صناعياً، ذلك مثلما أتت أو أضافت مفاهيم أخرى متقاربة أو على صلة قوية مع هذا المفهوم إلى الحياة السياسية في العصرين الحديث والمعاصر. ومن هذه المفاهيم نشير إلى "النزعات الفردية المتمثلة بالإتجاه أو الفكر الليبرالي، والإتجاهات العلمانية والعقلانية والنظم البيروقراطية".(د.أحمد عبدالحليم عطية، 2011،ص14). وفيما يتعلق بأهم العناصر الذي يشكل النظام التمثيلي فيحدد بما يلي:-

*) في الإشارة إلى ما يسمى بثورة كروميل أو(الثورة البيوريتانية)عام(1641)، وما يعرف بالثورة المجيدة لعام1688 في هذا البلد.

*) إن معنى كلمة 'التمثيل' التي تنطوي عليه مفهوم النظام التمثيلي، هو تمثيل الناس(العقلانيين)في البرلمان. ووضع إشارة المساواة بين النظام البرلماني والنظام التمثيلي سمة مميزة وذلك للتشوش الحاصل في القرن الـ(19)، ويكفي أن أشير بهذا الصدد إلى النظام البرلماني وألمَّح بإيجاز فقط إلى الطابع الخاص لمفهوم التمثيل الحقيقي: ينتمي من حيث الجوهر إلى مجال الدعاية والنشر(على النقيض من التفويض، الإنابة، الندب...وألخ، التي هي في الأساس مفاهيم تخص القانون المدني. (كارل شميث،2008، الهامش،ص30).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

1- عن طريق النقاش يجري إلزام مراكز القوى بالسعي المشترك إلى معرفة الحقيقة.
2- عبر النشر يتم سوق مراكز القوى إلى هذا المسعى أمام أعين المواطنين.
3- عبر حرية الصحافة يمكّن المواطنون أنفسهم من البحث عن الحقيقة و إبلاغها لمراكز القوى.(غيزو، أشار إليه:كارل شميث، 2008،ص30).

مما لا شك فيه بأن الأنوار الفلسفية قد مهدت الطريق والأرضية الخصبة لتلك الإتجاهات التي شرعت في التدشين لعصر جديد من هذه الأنظمة(الديمقراطيات التمثيلية)في المجتمعات التي ظهرت فيها، فقد كانت "الأنوار الأوروبية أيضاً، وكما عبرت عنها كتابات(إيمانوئيل كانت)على سبيل المثال، قدمت وبشكل كبير لإتجاهات غير تقليدية وعلمانية من السياسة والشرعية أقيمت على أساس'سلطة الناس'". (Christian W.Herpfer Patrick Bernhagton, and so.., 2009, p.45). و في السياق نفسه وإرتباطاً بأهم وأبرز المفاهيم التي أتت بها الحداثوية السياسية ومن ثم أصبحت البوابة الرئيسة في التأسيس للديمقراطية التمثيلية، نشير إلى مفهوم الحق الطبيعي، فهو بمثابة "أحد إنجازات الحداثة والتي تتمثل(أي هذه الإنجازات) في نظم سياسية هي الأولى من نوعها في التاريخ، وكذلك قوانين وضعية وحقوق دستورية تحمل تصوراً جديداً عن المواطن وحقوقه، وهي غير مسبوقة لا في التراث المسيحي و لا في التراث اليوناني".(د.أحمد عبدالحليم عطية، 2011،ص179). مما لا شك فيه وحول هذه النقطة، يمكن الإشارة إلى أن الذي يؤكد تلكم الفكرة أو الإعتقاد هي" محاولة هابرماس لإعادة الثقة في الحداثة الغربية وذلك من خلال كشف منطق آخر في التطور يمثل عقلانية تواصلية أدت إلى زيادة العقلنة الإجتماعية في مجال الأخلاق والقانون وإلى ظهور تنظيمات ديمقراطية وقوانين وضعية ودساتير جمهورية".(المصدر نفسه،ص166).

لعله من المفيد، وعند بحث موضوع مدى تجسيد وتأثيرات الحداثة ومفاهيمها وقيمها،المذكورة أعلاه، في النموذج الديمقراطي التمثيلي التي أقيمت على إثر إنتصار الثورات والحركات الديمقراطية، أن نبحث في معرفة عدة جوانب ونقاط مهمة ورئيسة، وفي مقدمتها الأساس الفكري الفلسفي لهذا النموذج الديمقراطي الحديث، ذلك وعند قراءة المشروع الفلسفي للحداثة(الأنوار) نجد بأن هناك مفكرين بارزين تحدثوا وبحثوا في هذا الأساس، بل وقاموا بإرساء أرضيتها الخصبة، ومنهم نذكر(مونتسكيو) الذي ومن خلال مؤلفه القيّم(روح القوانين) وضع نظريته المشهورة(فصل السلطات)، إذ إنه تحدث عن الملامح الرئيسة لهذه الديمقراطية عندما طرح مفهوم حكومة مختلطة يتم "الوصول فيها إلى الإختلاط بحكمة وحذر، ضمانة لعدم إنتكاسها إلى سيطرة القوة، فإنحراف إحدى القوى إلى جهة ما يستدعي فوراً ما يعادله من الجهة الأخرى، وهكذا يُعاد إنتاج التوازن تلقائياً".(إرنست كاسيرر،2018،ص52).

وحول نظرية مونتسكيو هذه، وما نتجت عنها من آراء لهذا المفكر بصدد تبلور العناصر أو البذور الرئيسة للديمقراطية التمثيلية، والتي تتمثل في ضرورة أن يكون هناك، أو بالأحرى أن يقوم نظام الحكم في أي دولة على مبدأ رئيسي وهو ضرورة تواجد جميع مكونات المجتمع في هذا النظام، فقد إحتوى منهجه للعلوم الاجتماعية على "أنّ جميع المكونات التي تشكل مجتمعاً معيناً ترتبط معّاً في علاقة تبادلية وثيقة، فهي ليست مكونات لمجموع، بل قوى متعاشقة، يعتمد تأثيرها المتبادل على شكل التكوين الكلي. و يظهر هذا التفاعل والنسق التكويني حتى في أدق التفصيلات".(المصدر نفسه، ص266).

لكن مما يجدر الوقوف عليه بهذا الصدد هو أن إحدى إشكاليات مفهوم الديمقراطية الحديثة، تكمن في وجود آراء وأفكار لفلاسفة الأنوار رئيسيين، وفي مقدمتهم(إيمانوئيل كانط – Immanuel Kant)،حيث إنّه قام بربط مفهوم الحرية، بوصفها المفهوم المركزي للتنوير، بمفهوم آخر مناقض لها وهو مفهوم الطاعة، ففي كتابه المشهور(الجواب على سؤال ما هو التنوير)وفي معرض حديثه عن كيف أن الثورة تقف بالتضاد مع التنوير الحقيقي بوصفها عملية التفكير الحقيقة الحرة، نجده يكتب "إن التنوير لا يتطلب شيئاً من غير الحرية، و هكذا فإن أبسط ما يمكن أن توجد ضمن ما يسمى بالحرية، وكذلك لكي يتم إستخدام عقل الفرد في كل إستخداماته العامة ، هو الحرية، لكنني أسمع من كل الجوانب : لا تجادل! فالضابط في الجيش يقول لا تجادل، و مجيبي الضرائب يقول لا تجادل، بل أدفع! والقسيس يقول: لا تجادل، بل أؤمن. فقط هناك قائد واحد في العالم يقول: جادل في كل ما تريده وفيما تتطلبه، لكن في مقابل ذلك أطع(فردريك)"(Immanuel Kant , 2013, p. 4). وبهذا يمكن القول بأن هذا الفيلسوف الكبير والذي يعد من مؤسسي الحداثة، قد أفرغ مفهوم الحرية من محتواها الحقيقي (الأصلي) وبذلك مهد السبيل للتباعد بين هذا المفهوم ومفهوم الديمقراطية المتولدة في خضم المشروع الحداثوي أي الديمقراطية التمثيلية.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

في هذا السياق نستنتج بأن(كانط)عندما فكّر على هذا النحو تجاه مفهوم الحرية فإنه قد إبتعد عن الديمقراطية، أو بالأحرى أن التفكير الفلسفي لكانط بصدد مفهوم الحرية والتي ربطها في نهاية الأمر بمفهوم الطاعة، قد جعله يقف في القطب الآخر، مبتعداً عن الديمقراطية الحديثة. فهو بدلاً من أن تقوم بتوظيف مفهوم الحرية في خدمة عملية التأسيس للديمقراطية الحديثة، وظفتها في خدمة الفرد القائد أو الزعيم والذي هو إمبراطور بروسيا (فردريك الكبير)، ذلك عندما يكتب "لكن الوحيد الذي قام بتنوير نفسه، والذي في الوقت نفسه لم يخاف من الظلال، مع أنه يمتلك أو يقود جيشاً منضبطاً(حسن التنظيم) الذي يضمن السلم العام، فهو بإمكانه القول ما لم تستطع الدولة الحرة قوله: جادل في كل ما تريده، وكذلك فيما تطلب لكن أطع!". (Immanuel Kant , 2013, p.9). وفي هذا يظهر بأن كانط، وبوصفه أحد مؤسسي الحداثة يدافع عن، أو يطلب من الفرد بأن يطيع رؤساء دولته(حكام أنظمته السياسية)مقابل ما تتضمن من حريته الشخصية على أيدي هؤلاء القادة، أي أنه أرسى قاعدة الطاعة مقابل الحرية، بدلاً من أن يرسى قاعدة الحقوق والواجبات مقابل نظام حكم يمثله بالنيابة أي الديمقراطية التمثيلية.

هذه الحرية التي ومن خلال الأخذ بالنموذج الديمقراطي الحديث، تصبح مهددة و معرضة للإنزواء والإنكماش كما حذّر منها(أليكسي دي توكفيل)في بحثه عن تطبيق النموذج الأمريكي للديمقراطية، وذلك من خلال إشكاليته الأساسية والتي تكمن في "كيف يمكن تحقيق المساواة التي يطالب بها العهد الديمقراطي الصاعد، دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء على الحريات؟ وبهذا فإن هذا الفيلسوف الفرنسي ذا الأصول الأرستقراطية كان على وعي بأن فكرة المساواة هي الجوهر النظري الذي يقوم عليه الديمقراطية، وهو مايجعلها أكبر تهديد لليبرالية، و لا سيما بعد صعود التيار الإشتراكي الراديكالي.(أيمن البوغانمي،الباب، 2019، ص25).

عليه يمكن إعتبار ما بدى وأصدر لدى كل من(كانط)و(دي توكفيل)تلك الأعلاه، تجاه أحد أهم مباديء الحداثة أي الحرية وهي في الوقت ذاته أحد أركان الديمقراطية الحديثة، في إطار ما حملته المشروع الحداثوي من تناقضات للديمقراطية التمثيلية إلى جانب مساهماتها الجادة بهذا الصدد، وفي إطار الإشكاليات والمآزق الرئيسة والبنيوية لهذه الديمقراطية فيما بعد. إذ إن المساهمة الجادة للحداثوية السياسية تلك لم تكن خالية من مكامن الضعف والسلبيات البارزة، بحيث يمكن إرجاع ما تعانيه هذا النموذج الفريد لنظام الحكم طيلة العصرين الحديث والمعاصر، من تلك الإشكاليات والمآذق إلى أصولها الفكرية والفلسفية.

فعند الأخذ بأولى نماذج الأنظمة الديمقراطية التمثيلية والتي قامت على إثر ثورة ديمقراطية*، نجد بوادر ومكامن الإبتعاد والتناص فيها لأهم القيم والمباديء التي نادى بها معظم مفكري وفلاسفة الأنوار. إذ إن"ثورة المستعمرات الثلاث عشرة ضد الوطن الأم بإسم الإستقلال السياسي و الاقتصادي، إفتتحت الديمقراطية الأولى العظيمة على أساس تمثيل الغرب، ولكنها لم تكن مصحوبة بموقف على المستوى الفيدرالي بشأن عبودية السود. كانت هذه هي المفارقة الأمريكية، أو ميلاد جمهورية تضع الحرية والمساواة بين حقوق الإنسان، لكنها تلتزم الصمت حيال وجود عبيد داخل حدودها! كانت هذه مشكلة أزالها التاريخ التحرري لمدة طويلة حيث لجأ إلى هشاشة الدولة لتبرير إختيارات مؤسسيها".(باتريسيا ديلبيانو، 2012، ص ص171،172).

وقد ترجمت تلك المواقف والتوجهات النظرية لهذا النظام السياسي المقام إثر تلك الثورة إلى المجال التطبيقي، وذلك من خلال أهم مؤسسة فيها والتي هي السلطة التشريعية، وبهذا الصدد نشير إلى أن "المؤسسة التمثيلية في هذا البلد والذي كان ينتخبه المواطنون مباشرة(البند الأول/ القسم الثاني)من الدستور ينص على: سيوزع الممثلون وستكون الضرائب المباشرة بين الولايات المختلفة التي تشكل جزءاً من الوحدة حسب عدد السكان، و هو العدد الذي سيتم تحديده من خلال جمع عدد الرجال الأحرار-{...}في ما عدا الهنود الحمر حيث إنهم غير خاضعين للضرائب ــ وثلاثة أخماس الجزء الباقي من السكان، مع إشارة ضمنية إلى العبيد، الذين كان عددهم آنذاك ثلاثة أخماس المواطنين". (المصدر نفسه،ص ص173،174).

عندما نناقش هذه النقطة في إطارها المنطقي(أي موضوع شرعية النظام السياسي في الدولة الحديثة)، فحينها يظهر لنا مدى التناقض والمأزق الموجود في النظام السياسي التي أقامتها أولى تلك الثورات الديمقراطية. وهذه المناقشة سنبحثها على ضوء العمل الفكري لهابرماس، حيث تناولها بمزيد من التفصيل ذلك عندما وجه إنتقادات عميقة لمفكري العقد الاجتماعي، والذي من خلال تلك الإنتقادات يقوم هو بطرح نظرية خاصة فيما يخص العملية

*)هناك ومنهم(بارنجتون مور) يعتبرها ثورة تحرر وطنية.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

السياسية في الدولة الحديثة*' إذ إنه يذهب إلى أن قيام الدولة الحديثة ومؤسساتها الرئيسة في كنه النظام السياسي الحديث السائد فيها تركز على مفهوم الشرعية كعنصر رئيسي في العملية السياسية الحديثة، فهو يقوم بـ"تأويل الشرعية إنطلاقاً من مقاربته للدولة الحديثة، والتي لا يمكن عزلها عن النظريات الحديثة للصيرورة السياسية، لأن الدولة قائمة على الهوية بما هي الأفق الذي يسمح لإعطاء الدولة طابعاً عقلياً وشرعية، إن الهوية المعيارية هي تعبير عن الإندماج الإجتماعي الذي ساهم في أركان الدولة الحديثة، حيث إن المواطن طرف في العملية السياسية والميثاق القانوني بما هو قوام الدولة وقلبها النابض".(الناصر عبداللاوي، 2012، ص164).

إرتباطاً بما بحثت أعلاه، نبحث علاقة الحداثة بطبيعة النظام السياسي الحديث تلك، وذلك إنطلاقاً من ما قدمه (فردريك جيمسون)من وصف لهذه العلاقة بأنها ذا محتوى سلبي حيث قامت بلعب دور رئيسي في الطابع القمعي الإستبدادي لها، فهو ومن خلال حديثه عن(ليوتار) بأنه كيف أيّد شعار ما بعد الحداثة وإنخرط في الدفاع عن بعض منتجاتها، فإنه في الحقيقة غير راغب تماماً في مرحلة ما بعد حداثية مختلفة جذرياً عن فترة الحداثة العليا، تتضمن قطيعة تاريخية وثقافية جوهرية مع هذه الأخيرة، فهذه التجديدات الشكلية الما بعد حداثية في قدرتها اللامتناهية على الإبتكار والتغيير والقطيعة والتجدد ستشبع النظام، الذي لو لا ذلك لكان قمعياً"(فردريك جيمسون، أشار إليه:د.عبدالحليم عطيه،ص235).

بصدد تلك الطبيعة القمعية للنظام السياسي الحديث، والتي تشمل الديمقراطيات التمثيلية وتكتسحها، وما للحداثوية السياسية من ودور وعلاقة رئيسيين فيها، والتي تشكل نقطة مهمة للموضوع الرئيسي لهذه الدراسة، نبحثها من خلال أحد العناصر الرئيسة للحداثة والتي سبقت أن بحثناه في إطار، وهو مفهوم العقلنة الأداتية. ونشير إلى أن "الطغيان الاقتصادي والسياسي البيروقراطي وهيمنته على بقية مناحي الحياة الاجتماعية، لا سيما و ما يميز المشروع العقلاني في هذه المجتمعات، وخاصة في مراحله المتقدمة، هو نزوعه الواضح نحو التشكيل الاقتصادي والسياسي للحياة الاجتماعية حيث أصبحت منظومة كلية صارمة تتجاوز نطاق الأفراد اللذين يجب عليهم أن يخضعوا لها ويتمثلوا لمتطلباتها".(كمال بومنير،2010،ص78). لا بل أن(ماكس فيبر) و ضمن هذا السياق يرى بأن العملية التحديثية التي أنتجتها الأنوار، تخضع الممارسات والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية لمقاييس العقلنة الصورية الموجهة أساساً إلى الفاعلية وإلى النجاح التقني للمبادرات الاقتصادية والسياسية. (المصدر نفسه، ص78). وهذا النجاح يمثل في الواقع ما يصبوا إليه الطبقة المهيمنة ونخبتها السياسية في المجتمعات التي بنيت أنظمتها السياسية من خلال مشروع الحداثوية السياسية، أن يحققوه من مصالح ومنافع شخصية لهم، أكثر مما يصبون إليه من تحقيق الحريات والحقوق للمواطني دولهم والجماعات المهمشة المستبعدة، كما سنأتي إلى بحثها فيما بعد.

وبهذا الصدد نشير إلى كيف إنتقلت، على سبيل المثال، آراء و مباديء التيار الليبرالي ضمن الحركة الفكرية للحداثة إلى الثورة الفرنسية، و ذلك عن طريق "تشكيل مجموعة إجتماعية على قدر كبير من التماسك أضفت وحدة فعالة على الحركة الثورية وكانت هذه المجموعة هي((البرجوازية)) التي ترعرعت أفكارها في إحضان الليبرالية الكلاسيكية كما رسم معالمها ((الفلاسفة))و((الاقتصاديين))،..، و بهذا المعنى يمكن أن نحمل الفلاسفة بحق مسؤولية الثورة".(إريك هوبزباوم،2007، ص135). وهذا يظهر بأن ذلك التأثير لفلاسفة الأنوار في الثورة الفرنسية كان تختص الفئات العليا من الطبقة المتوسطة وكذلك الأرستقراطية، فنجد (لوبون) يكتب بأن هؤلاء الفلاسفة "أثروا في الطبقات المتعلمة، وعجزوا عن التأثير في الشعب الذي يقتدي و لا يبتدع، وكان أكثر المصلحين حماسة في ذلك الزمن من أصحاب الثروة، وكان الأشراف ينشطون إلى مباحث العقد الاجتماعي و حقوق الإنسان ومساواة الوطنيين، ويهتفون للروايات التمثيلية المنتقدة أصحاب الرتب العليا وإستبدادَهم وعدم أهليتهم".(غوستاف لوبون،2019، ص125).عليه فأن عملية التأثير هذا كان قد صدر من الفلاسفة والمفكرين الأنواريين الذين وظفوا أعمالهم الفكرية في خدمة مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية العليا و لا سيما الفئات العليا من الطبقة الوسطى الذين شكلوا فيما بعد الطقبة البرجوازية المسيطرة والمهيمنة على مفاصل أنظمة الحكم السياسية في الديمقراطيات التمثيلية. وأفكار هؤلاء وفلسفتهم الاجتماسياسية قد أصبحت فيمابعد البنية والإرتكاز الرئيس للأيديولوجية الليبرالية.

يظهر مما بحثت أعلاه بأن أية ثورة أو حركة ديمقراطية(مفرزة لثورة)، يقوم بها شريحة أو طبقة اجتماعية معينة، و لا سيما في حالة قيادة أشخاص معنيون من لدن تلكم الشريحة أو الطبقة لها، فعندئذ وكحقيقة منطقية يقوم

*) تقوم هذه النظرية على مفهوم الحوار الذي يؤدي إلى الإلتزام بشروط التعايش الديمقراطي.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

تلك الشريحة أو الطبقة الاجتماعية المعينة بإرساء بنى وقاعدة النظام السياسي التي تؤسسها عملية الثورة المنتصرة. وعند تطبق هذه الحقيقة المنطقية على واقع تلك الثورات الديمقراطية التي أسست لأنظمة الحكم الديمقراطية التمثيلية، سيوضح ويتبين لنا بأن تأسيس هذه الأنظمة إنّما تمت من قبل أشخاص من طبقة معينة، أي النخبة القيادية فيها، ولهذا فإنها أنظمة تعكس رغبات والمصالح الإجتماـ اقتصادية والسياسية لهذه الطبقة ونخبتها القيادية على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: قيام الديمقراطيات التمثيلية وقيم الحداثوية السياسية

إلى يومنا هذا، هناك الكثير من المفكرين والباحثيين والمنظرين في مجال العلوم السياسية يصفون الثورات التي حدثت في الربع الأخير من القرن الـ(18)والتي تلتها أو التي سبقتها،ولا سيما في بريطانيا القرن الـ(17) بأنها عبارة عن ثورات ديمقراطية، وهذه الثورات التي فتحت الباب لقيام أنظمة ديمقراطية حديثة توصف بالديمقراطيات التمثيلية تركت لنا كباحثيين في ميدان علم السياسة أكثر من سؤال بصدد محتواها و طبيعتها الديمقراطية من جهة، وبصدد النظام السياسي التي أسستها(الديمقراطية التمثيلية) من جهة ثانية. عليه يشكل البحث في هذين الجانبين مدخلاً ضرورياً لموضوع هذه الدراسة، و لا سيما ما تعانيه هذه الأنظمة من مآزق وإخفاقات عميقة طيلة ظهورها وإلى يومنا هذا والتي أدخلتها في دوامة إنتكاسة بارزة و متعددة الجوانب.

و نظراً لأن تلك المآزق والإخفاقات لا تخلوا من جذورها المتجذرة في المشروع الحداثوية السياسية، بوصفها المولِّد الرئيسي من وراء تأسيس وقيام الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، وكما بحثت في المطلبين السابقين، عليه سندخل في بحث هذا الموضوع من السؤال التي تقول بمدى تأثير مقومات المشروع الحداثوي تلك في حدوث مآزق وأزمات هذه الأنظمة، ومن ثم تلك الإنتكاسة والإخفاق الحاصل لدى هذه الأنظمة في تحقيق القيم والمباديء الرئيسة للحداثوية السياسية التي جاءت من أجلها ونادت بها كشعارها الرئيسي ومثلها العليا.

المطلب الأول: الحرية آلية مشروع الحداثوية السياسية في التأسيس للديمقراطية التمثيلية

تشكل بحث آلية أو آليات توظيف الحداثوية السياسية في عملية التأسيس للديمقراطية التمثيلية موضوعاً مهماً و ذي شأن كبير في بحث تناقضات ومآزق هذه الديمقراطيات ومن ثم إنتكاستها وإبتعادها في تحقيق المباديء والقيم التي قامت من أجلها، ذلك إنطلاقاً من الدورالكبير الذي لعبه التناقضات الفكرية الفلسفية التي حملتها وعانت منها الأنوار الفلسفية حول هذا الموضوع، ولا سيما فيما يخص آرائها و نظرياتها بشأن المسائل والمطالب الرئيسة و الحيوية التي كانت عليها أن تبتدعها و تخلقها في سبيل تحقيق قيم ومباديء الحداثة على صعيد الحياة السياسية وعمليتها(لا سيما عملية التأسيس للأنظمة الديمقراطية التمثيلية) في المجتمعات التي شهدت هذا التغيير المهم والكبير في بدايات العصر الحديث.

بما إن الحرية، وكما سبقت بحثها، هي الحجر الأساس لدى كل من من مفهومي الديمقراطية عامة والليبرالية خاصة، عليه يتوجب إظهار التناقض الرئيسي لدى كل هذين المفهومين تجاه هذا المفهوم الحيوي والجوهري للحداثوية السياسية، فبينما تقوم الديمقراطية على الحرية الجمعية في التقرير وتؤكد عليها، فإننا نجد الليبرالية تقوم على الحرية الفردية. وبهذا يظهر لنا المأزق الموجود بين كل من مفهومي السلطة والحرية، ذلك في الوقت الذي تدعي الليبرالية خدمة الحريات التي جُعلت مناقضة للسلطة، نجد بأن الديمقراطية(وفقاً لنموذجها الحديث) هي التي تدعم وتحتوي على الحرية التي تعبر عن نفسها من خلال السلطة، والتي هي الحرية الجمعية في التقرير، وهذا ما يفسر قيام المنظرين الرئيسيين في الفكر السياسي الحديث بتعريف الديمقراطية بأنها هي حرية جمعية في التقرير والتي تتضمن تلك الحرية الفردية للقرار السياسي.(رونيه دولا شاريير، 1986، ص75،76). إرتباطاً بذلك، يجدر الإشارة إلى أن إحدى إشكاليات الديمقراطيات التمثيلية التي تهيمن عليها القيم الليبرالية تتمثل في الحفاظ على التوازن بين القرارات الجماعية التي تصدرا المجتمع والحقوق الفردية، وذلك من خلال ايجاد مسافة بين الفرد والمجتمع، إذ إن هذه المسافة عن المجتمع يشارك في شكل من وسائل الحياة التي ليس بمقدورنا أن نحمل أعباء عدالة ليبرالية. وكنتيجة لذلك فإن الليبراليات الديمقراطية يتخبطون في 'أزمة الشرعية'، حيث إن المواطنين يطالبون بالمزيد من التضحية بإسم العدالة، لكنهم يتقاسمون أقل فأقل مع هؤلاء الذين يقدمون لهم التضحية".(Will Kymlicka, 1992, p.225).

فمفهوم الحرية وبالرغم من طفو طابعها الإنساني لدى أغلب مفكري التيار الفكري للحداثة، وذلك في دلالة عدم إقتصارها لديهم فقط على طبقة أو شريحة اجتماعية معينة، إلا ان هذا المفهوم وبوصفها من أبرز مفاهيم

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

الحداثوية السياسية التي لعبت دوراً كبيراً، لا بل شكلت عِماد شعارات الثورات والحركات الديمقراطية التي قاموا بالتأسيس لأنظمة الديمقراطية التمثيلية، المذكورة سابقاً، قد تعرضت لعملية تحوير، بل وتشويه محتواه الإنساني تلك، فقد ولدت الحرية بمدلولها الليبرالي بوصفها تحريراً للقن ذلك ليتحول إلى عامل، وبذلك فالليبرالية لم تنشأ بوصفها توكيداً لحرية الإنسان، بل بوصفها توكيداً للحاجة إلى إستغلاله بطرائق مغايرة للإستغلال القناني،أي: طرائق جديدة تناسب الثورة الصناعية. وبهذا الصدد نشير إلى إبادة الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي جاءت مقترنة مع بداية إنهيار النظام الإقطاعي وكذلك إستبعاد شعوب أفريقيا وإستعمارها ونهب مقدراتها، كل ذلك قد صدرت عن النظام الليبرالي الرأسمالي،وكان التسويغ التشريعي لهذا الإستعباد صادراً من لدن البرلمانات الليبرالية الرافعة لشعار الأخوة والحرية والمساواة.(د.طيب بو عزة، 2009، ص25).

إن أهمية وجدوى معرفة هذه النقطة تكمن في أن النظام الديمقراطي التمثيلي* تحمل في ثنياتها كلا المفهومين المذكورين أعلاه، فهي من جهة أسست على أساس الأيديولوجية الليبرالية ومن قبل قيادات الطبقة البرجوازية، ومن جهة ثانية، تمت تدشين خصيصة الديمقراطية في بنائها كأسلوب للحكم في النظام السياسي الحديث، وهذه الخطوة أو الإجراء كانت إستجابة لضرورات مشاركة الطبقات والشرائح الدنيا المضطَهدة في تلكم المجتمعات كقطب أو لاعب رئيسي في قيام تلك الثورات الديمقراطية، ومن جانب آخر، كحجة لإظهار الطابع المناقض لهذه الأنظمة الديمقراطية المقامة على أنقاض المَلَكيات المستبدة السائدة في تلك الأثناء(الحقبة الأولى من العصر الحديث).و حول هذه النقطة نشير إلى كيف"شجعت عوامل واقعية** بصورة كبيرة على أفكار وشعارات مثل 'لا ضرائب من دون التمثيل' في مستعمرات شمالي أمريكا أو 'الحرية والمساواة والأخاء' في فرنسا، وكذلك حقوق الإنسان والمواطن الأساسية المستمدة منهم، وكما تلك الحركات الاجتماعية والطبقية التي أصبحوا فاعليها الأساسيين".(Christian W.Herpfer, Patrick Bernhagton, and so.. , 2009, p.45).

والذي يثبت تلك التوجه، هي ما تحتويه وتوضحه(إعلان حقوق الإنسان والمواطن)والتي تم الإشارة إليه فيما سبق، تشكل أهم وثيقة يمكن تبنيه في عملية البحث عن التناقضات النظام الديمقراطي التمثيلي(وهنا النموذج المقام إثر الثورة الفرنسية)، فمع أن هذه الوثيقة "ضد التراتبية التي سادت مجتمع النبلاء و ذوي الإمتيازات، لكنه لم يكن تحبيذاً لقيام مجتمع ديمقراطي تسوده المساواة بحيث تعلن مادته الأولى(يولد الناس ويعيشون أحراراً متساويين في ظل القانون)غير أنها تنص على وجود التمايزات((إذا كان في ذلك خدمة للنفع العام))،...،بيد أن هذا الإعلان وفي مقابل معارضة تلك التراتبية وإمتيازات النبلاء أو الحكم المطلق، لكنها ومن خلال الجمعية التمثيلية التي إرتأتها هذه الوثيقة كهيئة أساسية للحكم لم تكن منتخبة بالضرورة إنتخاباً ديمقراطياً، ولم يكن نظام الحكم الذي أنوت عليه نظاماً يلغي المَلَكية، فالمَلَكية الدستورية القائمة على أوليغاركية من ذوي الأملاك، وتعبر عن نفسها من خلال مجلس تمثيلي، كانت في أوساط الليبراليين البرجوازيين أدعى للقبول من الجمهورية الديمقراطية التي ربما كانت هي التعبير المنطقي عن تطلعاتهم النظرية".(إريك هوبزباوم،2007،ص136 ، 135).

والذي يدعم الرأي أعلاه، هو أن" ليبراليو القرن الـ(19)كانوا يهتمون بعمق حول مخاطر حكم الأغلبية عن طريق جمهور من مصوتين ذي ثقافة واطئة. فهناك الحاجة للإعادة بناء الحقوق الديمقراطية لهؤلاء كي يتمكنون من أن يفكرو بشكل عقلاني، إنهم كذلك برهنوا لوجود مؤسسات متوازنة كي يستمر الديمقراطية. وفي القرن الـ(20)أصبح المنظرين السياسيين يهتمون بمشاكل المجتمعات الحديثة، هذا الشيء الذي يجعل من الصعوبة فهم القضايا، فيما يتعلق بخطوط أو حدود المصالح في السياسة، وأيضاً حول'إسكات' نقاشات سياسية على قضايا معقدة. إن مناصري الديمقراطية يعتقدون بأن هذا الخوف قد بالغت فيها. وأن هناك العديد من الشواهد والأدلة من أن المصوتين يفهمون القضايا المعقدة، في الواقع، فإن الذين يشاركون في الديمقراطية يظهرون معارف وقدرات معتبرة. فالديمقراطيات الغربية تتمتع مستويات عالية من الثقافة والمعلومات. (Kevin Harrison and Tony Boyd,2003, p.75).

*)يقصد بمفهوم التمثيل على أنها" إنتخاب الممثلين ومناقشة أعمال الحكومة، فهو عمل ذو أوجه عدة، يبدأ بشكل مبتذل جداً مع تسليط الضوء على مختلف المصالح الموجودة في داخل المجتمع، يمتد في تحديد الوقت ومشاكله، ومع كشف الحركات والقوى التي تحددها؛ يرتقي حتى التأمل في طبيعة الصيرورة والأهداف التي نستطيع أن نخصصها بها".(مارسيل غوشيه، ج1، 2009،ص145).

* *) في الإشارة إلى كل من التطور الديمقراطي في(UK)، والثورة في كل من (USA) وفرنسا.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

وتأكيداً لما تحتويه النظرة المطروحة أعلاه، نشير إلى أن الجمعية التأسيسية التي أقامتها الثورة الفرنسية، وبوصفها أول مؤسسة تشريعية في النظام السياسي التي أقامتها هذه الثورة، كانت في الواقع" ذات منظور ليبرالي تماماً من الوجهة الاقتصادية، حيث تركزت سياستها تجاه الفلاحين في إغلاق الأراضي العامة المشاع وتشجيع أصحاب المشروعات الريفية، وتجاه الطبقة العاملة في درء خطر النقابات، وتجاه الحرف الصغيرة في إلغاء نقابات النجار والصناع وجمعياتهم. ولم ترضَ عامة الناس بغير القليل الملموس، بإستثناء علمنة أراضي الكنيسة وبيعها(وكذلك أراضي النبلاء المهاجرين)عام1790،...، وكذلك تولى دستور 1791 صياغة الديمقراطية بنظام مَلَكي دستوري يقوم على تمتع قاعدة عريضة من((المواطنين النشطين)) ذوي الأملاك بحق التصويت".(إريك هوبزباوم، 2007،ص143،144).

في السياق نفسه، تخللت التحولات الديمقراطية في بريطانيا نواقص وتشوهات بارزة،حيث مع إنها بدأت بوضع قيود مباشرة أمام سلطات الملك فيها من خلال جعل الدولة ومؤسساتها أكثر خضوعاً لحكم القانون وليس لشخص الملك، لكن الحركة الديمقراطية التي قامت بتلكم التحولات لم ترفع شعار الديمقراطية بشكل مباشر ولم تتبنى مباديء والقيم الديمقراطية الرئيسة كهدف رئيسي وحيوي لها. فمع أن "تلك الحركة التي قام بها البرلمانيون ضد الملك في هذا البلد عام(1688) بهدف تقيد إرادته، قد نتجت عنها تثبيت أركان حكم القانون، حيث تكونت حكم القانون في بريطانيا في قرن الـ(17) بصورة حازمة و راسخة، إلا أن ذلك لم تؤدي إلى الديمقراطية وإنما أدت إلى ضمان تبعية الملك للبرلمان الذي كان تمثل الأقلية وليس الأغلبية".(Christian W.Herpfer, Patrick Bernhagton, and so.. , 2009, p.18). وفي ألمانيا القرن الـ(19)حدثت عكس ذلك، حيث تمت إقرار مبدأ الإنتخاب الحر لمواطني هذا البلد، لكن من دون أن تؤدي ذلك إلى إحداث الديمقراطية فيها، إذ إن "التحديث في بروسيا قد صنعت دستوراً أوتوقراطياً مع سلطات كافية للسيطرة على جوارها الأوروبية وكذلك مواطنيها. بهذا وبالرغم من أن تلك العملية نتجت عنها إدخال حرية التصويت في عام 1871، لكن هذا لم يخلق دولة ديمقراطية وذلك نظراً لأن الحكومة فيها بقيت مسؤولة أمام الملك وليس أمام برلمان منتخب شعبياً".(Ibid, p. 18).

ما تدعمه تلكم الوقائع هي أن الحداثوية السياسية، لم تستطع من أن تخلق حركات سياسية تهدف إلى تحقيق الجوهر الإنساني للحرية، أو بعبارة أدق تقوم بتحقيق نموذج الحرية الإنسانية، وإنما كرست لتحقيق الحرية الطبقية أو الشريحوية. هذا ما يتبين بوضوح عند الأخذ بأفكار(مونتسكيو)بوصفه أحد المؤسسين للنظرية السياسية الليبرالية، فنراه "يراوح بين بعد المحافظة – Conservative dimension– وبعد التجديد – Modern dimension–،و يكتب في(روح القوانين) "دائماً يوجد في الدولة أفراد متميزون إما بالنسب أو بالثروة أو بالشرف، فإذا جرى تسويتهم بعامة الشعب ولم يعطوا سوى صوت واحد مثلهم مثل الآخرين فإن هذه الحرية المعّممة تصبح بالنسبة لهم رقاً، لذا لا بد أن يكون لهم حق في التشريع يناسب ما يمتلكون من إمتيازات".(مونتسكيو،أشار إليه:د.طيب بو عزة، 2009،ص 73). في السياق نفسه، نشير إلى ماكتبه(هربرت ماركيوز) عن أفكار(هيغل) أحد أهم فلاسفة مؤسسي الحداثة والذي دافع عن الشعب لا من أجل الوقوف معه بل من أجل إتخاذ التدابير التي تحمي الدولة من ثورة الشعب، بأنه(أي هيغل)"كان قد كتب بحثاً مطولاً، في السنة التي مات فيها، عن مشروع الإصلاح الإنتخابي الإنجليزي*، وكان يتضمن نقداً قاسياً للمشروع، زاعماً أنه يضعف سيادة الملك – ملك بريطانيا – عن طريق إقامة برلمان يضع 'المباديء المجردة' للثورة الفرنسية في مقابل السلطة العينية للدولة".(د.عامر عبد زيد،2013،ص ص121 ،120).

تبدأ المأزق الموجود في النموذج الديمقراطية التمثيلية من حقيقة عدم تمكن الحداثوية السياسية من القيام بترجمة الإنجازات الكبيرة التي حققتها الأنوار الفلسفية، ففي عملية التأسيس للنظام السياسي الحديث القائم على ذلك النموذج، جسدت التناقض الفكري في تلك العملية، والتي تمثلها عنصري الديمقراطية الحديثة المتناقضتين، أي كل من ممارسة الفرد لحقوقه في العملية السياسية، وثانيهما التمثيل الجماعي الذي تحتويه الحكم التمثيلي، بمعنى إدارة الحكومة من قبل الجماعة السياسية. وهذه إن دَلْ فإنها تدل على أن الحداثوية السياسية قامت بوضع حرية الفرد وحقوقه الطبيعية في قلب العملية السياسية الحديثة، لكن الآلية المستخدمة في تحقيق ذلك أي الديمقراطية التمثيلية، أبعدت هذا الهدف من أن تحقق، وذلك بسبب عدم قيام مفكري الحداثة تلك(لوك و هوبز و روسو)بالدعوة الصريحة لإبعاد رموز النظام السياسي السابق(الأنظمة المَلَكية المطلقة) من النظام السياسي

*)في الإشارة إلى قانون الإصلاح الإنتخابي الصادر في 1832، إثر الحركة العمالية في هذا البلد.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

الحديث، فقد كان(لوك) لم تكن راضياً بالمرة من تسليم الشعب دفة الحكم في هذا النظام الحديث، ذلك خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إرتهان عنصر ممارسة الفرد لحريته وفي أحضان الجماعة السياسية.

هناك عدة نقاط رئيسة تشاركها كل من الديمقراطيات التمثيلية والليبرالية الديمقراطية، وهذا ما يستوجب الإشارة إلى أهم تلك القواعد التي يفسح المجال أمام مشاركة واسعة لأغلبية المواطنين لكي يختارون ممثليهم اللذين يصنعون القرارات السياسية بوحدهم. وهذه القواعد تشتمل على "حكومة منتخبة، إنتخابات حرة وعادلة بحيث فيها كل أصوات المواطنين يتمتع بوزن متساوي، الإقتراع التي يتضمن كل توقعات المواطنين بغض النظر عن الإختلاف في العرق، الدين، الطبقة، الجنس ..وألخ، وحرية الضمير، المعلومات و التعبير عن كل الأشياء التي يعرف بوضوح، وكذلك حقوق كل فرد في معارضة حكومته،..، و الحق في تشكيل جمعيات مستقلة يشتمل على حركات اجتماعية، جماعات المصالح و الأحزاب السياسية".(Kevin Harrison and Tony Boyd,2003, p.63).

وعند أخذ مفهوم حقوق الإنسان معياراً لتقييم مواقف وقوانين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الرئيسة بهذا الصدد، سنرى كيف أن لائحة الحقوق لعام(1689)قد عالجت هذا الموضوع كما عالجته ميثاق ماغناجارتا (Magna Carta)* قبل أكثر من أربعة قرون من ذلك التاريخ، إذ جاء في هذه اللائحة "بأنه مع ما أعلنته البرلمان بأنه لم يعد فرض غرامات باهظة؛ ولا يكون هناك عقوبات قاسية وغيرمألوفة يصدر. لكن قد ثبتت أيضاً الأشياء التي يحاجج البروستانتيون بها للدفاع عن أوضاع ومسائل هي في صالحهم، والتي يسمحها القانون". (Andrew Clapham, 2007, p.6). ومن جانب آخر فإن لوائح وإعلانات حقوق الإنسان الصادرة في الفترة التي بدأت فيها المشروع الحداثوي السياسي بتبني نموذجها من الديمقراطية التمثيلية، ومنها نذكر إعلانين مهمين ورئيسيين** قد تعرضتا لإنتقاد شديد بسبب إحتوائهما على حقوق فئة معينة(الرجال)من مجتمعاتهم دون الأخرى(انساء). إذ إن"إعلانات الثورة تلك قد مثلت محاولة يُدخر لحقوق الإنسان كمباديء مرشدة لسياسات أو دساتير الدول الجديدة، لكن لا يزال الحقوق التي ترجعون إليها فإنها على الأغلب مناسبة فقط لتلك الدول في العلاقة مع مواطنيها، وكذلك فإن فئات معينة فقط هي مستفيدة من حمايتها. فهذه الإعلانات ألهمت من قبل المفهوم الليبرالي للمجتمع و الإيمان بالقانون الطبيعي، عقل الإنسان والنظام العام. حقوق أعتقد لكي يكون ملكية مقصورة للذين يملكون القدرة لتطبيق إختياراتهم العقلانية(الفئة التي إستثنى النساء)". .(Ibid, p.10).

وعند الأخذ بما كانت تجري بهذا الصدد في إنجلترا، فنرى ذلك الفرق الشاسع في القوانين المعمولة فيها بين الرجال والنساء، إذ إن النساء كانوا قد رفضوا تلك القوانين التي نظمت هوياتهن الخاصة، تلك القوانين التي تم العمل بها بعدة طرق لرفض هويتهن الخاصة بهن، فقد كان أيضاً صحيحاً في إنجلترا قرن الثامن عشر، لكن قد تم حماية الشرعية فيها من خلال إستقصاء النساء من العضوية. ولهذا فقد كان علينا أن نعثر على طريقة أخرى لتأمين الشرعية، فأحد لا يمكنه الإستمرار في أن يعرف الجماعات المبعدة في مصطلح الهوية التي خلقتها الآخرين لأنفسهم. (Will Hymlicka, 1992, p.226).

عليه نستنتج بأن في إنجلترا تلك الحقبة، على سبيل المثال، ليست هناك فقط التمثيل الصحيح لجيمع أفراد المجتمع فيها في مؤسسات المنتخبة لنظام الحكم الرئيسة، بل و لا مشاركة أفراد جيمع الفئات والشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية بشكل متساو. وهذا يدل على أن الحركة الديمقراطية المنتصرة فيها والتي نجحت في عام(1688)من وضع حد لسلطات الملك لصالح سلطات الهيئة التثميلية فيها(برلمان إنجلترا)، إلا ان تلكم الحركة لم تستطع أن تجسد المشروع الحداثوي بشكل تام وصحيح، و لا سيما في أحد اهم مفصلها وهي مبدأ المساواة بين الجميع.

وفي الولايات المتحدة الأمريكة نجد بأن هناك محاولات جادة لإبعاد ليست فئة معينة من المجتمع، بل عدة فئات، فهناك محاولات لتعزيز أنواع من إنهاء المشاركة(النساء والسود والعمال) والتي يقلل من الشرعية، بل وأكثر من هذا يبعد أو يستقصي الجماعات الطرفية من مجتمع هذه الدولة. في الحقيقة، إن فقدان الشرعية تلك يبدو بأنها بدأ بالظهور فيمابين العديد من عناصر المجتمع الأمريكي ـ السود، المثليين، الأمهات المنفردة، غير

*) وهي عبارة عن "عقد أبرمت بين الملك الإنجليزي جون وهؤلاء البارونات الذين كانوا غير راضين من الضرائب التي فرضت من قبل الملك". (Andrew Clapham, 2007, p.6).

**) يقصد بهما كل من (إعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية(1776) وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي (1789).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

المسيحيين ـ عندما بدأ الإتجاه اليميني يحاول كي تطبق برنامجه المؤسس على المسيحية ولا سيما العائلة الباتريباركية. (Will Hymlicka, 1992, p.227). فالدستور الأمريكي والذي أنجبته ثورة ديموقراطية تعرف بأنها حامل لمشروع، بل الحامل الأول، لمشروع الحداثوية السياسية، قد جسدت وبكل وضوح لأهم ظاهرة منافية لروح فلسفة الأنوار ومبادئها وقيمها الرئيسة، أي حرية الإنسان.فقد أعطت هذا الدستور، وتبعاً للمادة الأولى/ القسم التاسع*، حق تلك الولايات(المتعلقة بهذه المسألة)الحصول على الإعتراف بحق المُلكية على العبيد الهاربين أيضاً الذي أقره الدستور(المادة الثالثة/القسم الثاني)وأكده قانون((العبد الفار))بتاريخ(12/فبراير/1793)، حيث أصبحت مساعدة عَبد على الهروب بمثابة جريمة فيدرالية".(باتريسيا ديلبيانو، 2012، ص175).والشيء نفسه نجده في النظام السياسي التي أقامتها الثورة الفرنسية، بوصفها أم الثورات الديمقراطية، حيث إنه وبالإضافة إلى ما جسدته إعلان حقوق الإنسان والمواطن (26/ أغسطس /1789)من أن "الرجال يولدون ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق/ المادة الأولى...)،و بأن "كل الرجال متساوون بالطبيعة وأمام القانون(المادة الثالثة)، عليه فإن هذا الإعلان قد أهمش وإستثنى النساء من جهة المواطنة، وكذلك أصمت تجاه ظاهرة العبودية وبعمق في حينها".(المصدر نفسه،ص179،180).

إن الذي يفتح الباب لفهم كنه هذه المشكلة تكمن في الشريحة أو الشرائح الاجتماعية التي قام رجالها بقيادة الثورات الديمقراطية تلك والتي تمخضت عنهم أنظمة الديمقراطية التمثيلية، وبهذا الصدد نشير إلى أن زعماء حركة الإنعتاق الذي دعت إليها فلسفة التنوير كانوا في واقع الممارسة الفعلي من الشرائح الوسطى في تلكم المجتمعات، وهؤلاء كانوا يمثلون الأشخاص الجدد العقلانيين من أصحاب المقدرة والجدارة، بمعنى إنهم ليسوا ممن الذين يتفاخرون بالنسب والمولد، أي أبناء طبقة النبلاء والأشراف، والحال كذلك، فكان لا بد للنظام الاجتماعي الناجم عن أنشطتهم من أن يكون نظاماً برجوازياً ورأسمالياً.(إريك هوبزباوم، 2007،ص68،69).

بناءً على ما بحثت أعلاه، يمكن الوصول إلى الإستنتاج التي تفيد بأن الليبرالية وفي طور نشأتها وظهورها قامت بتوظيف الحداثوية السياسية لتحقيق أهدافها الرئيسة، و لا سيما الوصول إلى السلطة في الحقبة التي بدأت بوادر وهن الأنظمة المَلَكية الإستبدادية تنذر بالسقوط والإنهيار، وكانت الآلية الرئيسة للأيديولوجية الليبرالية في هذا الإطار هي جعل الحرية شعارها الرئيس والمركزي في الثورات التي إندلعت ضد تلكم الأنظمة. فمع أن مفهوم الحرية وبوصفها من المفاهيم الرئيسة في المنظومة الفكرية للحداثة، شكلت العنصر الأساسي لكل من الديمقراطية الحديثة والليبرالية، إلا أن الظروف التي هيأت للثورات الديمقراطية كانت لصالح الطبقة الاجتماعية التي أصبحت الحامل الرئيس للأيديولوجية، أي البرجوازية. فقد نجحت التيار الليبرالي من تحوير جوهر وطبيعة مفهوم الحرية كما صاغتها وبلورتها المشروع الحداثوي، من طابع و جوهر إنسانوي إلى محتوى وطابع طبقي شريحوي اجتماعي.

المطلب الثاني: الحداثوية السياسية ومأزق الديمقراطية التمثيلية

إن عملية البحث في موضوع المفارقات والمآزق التي تواجهها الديمقراطيات التمثيلية، تستدعي الوقوف على نقطة مهمة تمثل في العناصر الرئيسة لهذا النموذج الديمقراطي، لكن ذلك بالترافق مع ما تحمله الحداثوية السياسية نفسها من إرهاصات هذا الموضوع. فالمُشكِل الرئيس بهذا الصدد تبدأ من تلك النقطة التي تتمثل في عدم قدرة المشروع الحداثوي من أن تتحول إلى حركة اجتماعية راديكالية مهيئة للثورات الديمقراطية و من ثم تصبح محركها الرئيس، ذلك لأن تلك الثورات كانت إندلعت من قبل الطبقات والشرائح الاجتماعية المظطهَدة، التي كانت الوقود وعماد الرئيس لها، ومن ثم نجحت الطبقة الوسطى من أخذ زمام المبادرة فيها وقيادتها، هذا الشيء التي تمخضت عنها صعود العناصر المتمكنة من هذه الطبقة من الهيمنة على مفاصل العملية السياسية المجسدة في جسم أنظمة الحكم الديمقراطية التمثيلية.

بداية هناك نقطة مهمة تستوجب الوقوف عندها وهي أن الحداثوية السياسية تستدعي أو تقوم على ضرورة تحقيق قطع الصلة بالنظام السياسي القائم قبل الثورة، إلا أن هذا المنطق لا تنطبق على الثورة الفرنسية و لا الإنجليزية، هذا ما يعتقده (غوستاف لوبون)عندما يكتب"لا ريب في أن إنجلترا المحافظة عانت أمر ثورتين وقضت أحد ملوكها، ولكن مزاجها النفسي كان ثابتاً ثباتاً كافياً لحفظ تراث الماضي،..،وهي ـ على عكس رجال

*) هذه المادة تختص مسألة تنظيم الهجرة أو إدخال الأشخاص التي ترى الولايات الموجودة بأنه من المناسب السماح لهم بالدخول.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

الثورة الفرنسية ــ لم تفكر قط في تقويض تراث الأجداد؛ لتقيم مجتمعاً جديداً بإسم العقل".(غوستاف لوبون، 2019، ص58). لكن نجد من هناك يضع الثورة الفرنسية نفس المكان ما كان لمثيلتها الإنجليزية، ومنهم (غيزو)حيث يصف هذين الثورتين من هذا المنطلق على هذا النحو "لم تَقِف الثورة الإنجليزية و الثورة الفرنسية سير الحوادث الطبيعية في أوروبا ولم تقولا شيئاً لم يُقَل في الماضي ولم تفعلا شيئاً لم يُفعل مئة مرةٍ قبل إنفجارهما، فإذا نظرنا إلى أعمال تينك الثورتين، أي إلى شكل الحكومة والقانون المدني ونظام الأحوال الشخصية والحرية، لم نجد شيئاً إبتدعاه".(المرجع نفسه،ص109).

والمآزق والإخفاقات التي بدأت تعاني منها هذا النموذج الحديث من نظام الحكم هي خير دليل على صحة ذلك الرأي أعلاه، في هذا إطار نشير إلى أن أحد أهم أركان مشكلة الديمقراطية التمثيلية ومآزقها ترتبط بحصر موضوع الديمقراطية في دائرة التمثيل البرلماني، أو بالأحرى في عمل المؤسسة التشريعية، إذ فمع الإنتصارات أو الأشواط الكبيرة التي أحرزها وخطاها هذه المؤسسة من خلال إنتصار المبدأ الإنتخابي وتوسع الإقتراع العام، إلا أنها بدى "وكأنها ضعيفة، ودون مستوى المهمة الموكلة إليها، فإنها تخطيء لعدم أخذها مواقف ثابتة، لعدم ثباتها، لقلة مسؤوليتها، ولعجزها، إن لم يكن لفسادها. تخذل، إن لم تخن،طلب الديمقراطية المنصّب عليها، أو على الأقل لا تمنحها الدعم الذي تحتاجه".(مارسيل غوشيه،ج1، 2011، ص130).

من ناحية أخرى تشكل منطق عمل النظام المؤسساتي مشكلة مهمة أخرى للعلاقة التمثيلية بن المواطن والناخب(المُمَثل)،حيث "لا يضمن تعيين المواطنيين لحكامهم، لإهتماماتهم أن تكون مشتركة. عندما يُنتخب الممثلون، يديرون أعمالهم حسب معايير خاصة بدائرة السلطة التي يشكلون حكامها الوحيدين، التي لا تضمن إطلاقاً ملائمتها مع آمال الناخبيين. فبعيداً عن الخيانة المحتملة للتفويض الذي منحه الشعب، يجري العمل الحكومي في مكان آخر، إنه يخضع لضغوطات أخرى، يتعلق بإعتبارات تختلف عن تلك التي تنظم تشكيل ما يُفترض أن يكون الإرادة العامة".((مارسيل غوشيه،ج2، 2011،ص132).

وإلى جانب ذلك المنطق المؤسساتي بوصفها أحد مصادر المآزق التي تعاني منه الديمقراطية التمثيلية، تشكل الليبرالية ذاتها مصدراً آخر بهذا الصدد، و تكمن في مبادئها الأساسية التي تجسد الخلل على الصعيدين، العمل الاجتماعي والعلاقات بين الدولة والمجتمع على حد سواء.،..، حيث وعلى العكس من التعزيز الذاتي الصالح الذي أعلنت عنه النظرية، يتجه نحو تدميره الذاتي. إنه يعيد تكوين السيطرات الاجتماعية، والخضوع والتبعيات. إنه يعيد إحياء قوى 'إقطاعية' من خلال التشكيك بقوى خاصة تستحوذ، في الواقع، على جزء من القوة العامة. بالتالي، يتضح أن البرنامج الليبرالي المتعلق بالعلاقات بين المجتمع والدولة، غير ملائم إطلاقاً. (المصدر نفسه، ص ص142،143). وعلى هذا النحو تتحمل السياسة الليبرالية وأنظمتها مسؤولية ضعف الآلة التمثيلية في الديمقراطيات التمثيلية، فـ"قانون العدد، بتجرده، لا يسمح بالإعتراف بحق القوى الحقيقية التي تحدد الصيرورة. لا يوفر تمثيل الآراء السياسية السيطرة المباشرة على العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي يجب أخذها في الإعتبار. يمنعه إنتشار المصالح وغياب الإستمرارية، اللذان يشكلان فدية لا بدّ منها لحكومة التشاور، من الإرتقاء إلى التصورات الواسعة، وإلى السلوك المتبع، اللازمين لمشابكة التغيير".(مارسيل غوشيه،ج2، 2011،ص145).

إن الذي يدعم تلك الآراء بصدد إنتكاسة أنظمة الديمقراطية التمثيلية في تحقيق قيم ومباديء المشروع الحداثوي بعد قيام الثورات الديمقراطية المذكورة أعلاه، هو قيام حركات، بل ثورات اجتماعية أخرى ضد أنظمة الحكم التي قامت على إثر تلك الثورات على مدى أكثرمن قرن في البعض منها*. هذا ناهيك عن العديد من الحركات الفرعية الأخرى في إطار إضرابات ومظاهرات و مسيرات ذات طابع شعبي قامت بها أبناء الطبقات الدنيا المظطَدة وكذلك الفئات الأخرى المطالبة بالإصلاحات في مؤسسات الحكم الرئيسة في مجتمعات تلكم ألأنظمة الديمقراطية. فعند إلقاء نظرة متعمنة على ما شهده فرنسا ما بعد (1789) و إلى قيام الجمورية الثالثة فيها نموذجاً بهذا الصدد، نجد بأنها مفعمة بالعديد من تلكم الثورات والحركات، هذا ما يتحدث عنه(تشارلز تيلي) عندما يكتب "من عام 1794حتى نهاية الحروب النابليونية أخمد القمع الحكومي نشاط الجمعيات، و لا سيما العمالية منها. وعادت الجمعيات في إنفجار هائل بعد نهاية الحرب. في ذاك الوقت ــ مع إستثناء البارز المتمثل في 'التجميعات' العمالية التي ظلت غير قانونية ــ صارت الجمعيات وإجتماعاتها العامة وسائل معيارية للتعبير الشعبي".(تشارلز تيلي،2020،ص87).

*) وذلك في الإشارة إلى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

فهذه الأوضاع والأحداث المجسدة لحركات إحتجاجية ساخطة بل وثورات في الحقبة التي قامت فيها الأنظمة الديمقراطة التمثيلية، تعكس حقيقة جوهرية والتي تتمثل في عدم نجاح تلك الأنظمة من أن تحقق أهدافها الرئيسة التي قامت من أجلها، والتي تشكل الحريات والحقوق المدنية العمود الفقري فيها. إذ إن مؤسسات الحكم التمثيلي يجب أن يكون عند تلك المستوى والنوعية من العمل والنشاط بحيث تحقق أهدافها التي هي تجسيد مطالب و إحتياجات المواطنين، بحيث يمكن عِدّهم مؤسسات تمثيلية حقيقية لا يعمل فقط وفقاً لرغبات فئة اجتماعية معينة، و المتمثلة في مصالح النخبة السياسية الحاكمة والقريبة منها(المتحالفة معها). فذلك تعني بأنها يميز بين حقوق و حريات الطبقات والشرائح الاجتماعية هذا الشيء الذي يقف خلف تلك الحركات والثورات التي تؤشر لوجود إختلالات واضحة في النظام الحكم الديمقراطي التمثيلي أو بالأحرى مؤسسات الحكم التمثيلي.

إن الحالة الفرنسية هي مثال واضح على عدم نجاح ثورتها الديمقراطية الأولى في إقامة مؤسسات تمثيلية حقيقية ومن ثم في تحقيق مبادئها الرئيسة وخاصة المساواة والحرية، مما سنحت الأوضاع المتردية للطبقات و الشرائح المستغَلة لقيام ثورة أخرى فيها في(شباط/1848)، فقد جاء في بيان الحكومة المؤقتة(28 فبراير/1848) التي قامت على إثر هذه الثورة، بأنه و"بالنظر إلى كون الثورة التي يقوم بها الشعب يجب أن تئول منافعها له. و إلى أنه حان الوقت لوضع حد لعذابات العمال الطويلة والظالمة". (دومنيك شنابر، كريستيان باشولييه، 2016، ص155). في هذا دلالة واضحة على كيف قامت النظام وأنظمة الحكم المتاعقبة إثر الثورة الأولى في هذا البلد بإنتهاج و ممارسة سياسات التميز والتفرقة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية فيها، لا بل وأكثر من ذلك فإن النظام التي ولدتها هذه الثورة "لم تسمح للإنسان بتحقيق ذاته وبعقد مصالحة في داخله بين العامل والمواطن، والحقيقة أن الأصل بين تحرير إنسان من الوهم الديني وتحريره من التفرع والإنقسام بين العامل والمواطن، معركة واحدة. ولن يتحقق هذا التحرر المضاعف إلا بشرط تغيير الاقتصاد".(دومنيك شنابر، كريستيان باشولييه، 2016،ص120).

تبين تاريخ فرنسا منذ ثورتها الأولى وإلى إنتهاء الحرب الثانية(أي إنتهاء الإحتلال النازي لها)دليلاً ساطعاً على عدم إنتصار الحركة الديمقراطية فيها بشكل كاف وعلى نحو مرجوا، ذلك وفقاً لتحقيق نموذج نظام الحكم ذي المؤسسات المنتخبة شعبياً، ذلك مع العلم بأن هذا البلد قد "قامت فعلياً بالتحرك سريعاً في مجال الديمقراطية، بعد 1789 وأثناء 1848 وفي نهاة الحرب العالمية الثانية، ففي تلك الظروف كان العراك بين الحكام وشعوبهم قد بدأ منذ فترة من الزمن: فالنزاع المتشابك بشأن العائدات والحقوق والحكم الذاتي ومؤسسات التمثيل شبه النيابي قبل 1789، والمعارك المستمرة بين التاج وخصومه خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الـ(19)، ومقاومة الإحتلال الألماني".(تشارلز تيلي،2010، ص75).

وفي إنجلترا فإن ما يسمى بالثورة المجيدة فيها(1688)أيضاً نكست في إقامة نظام حكم تمثيلي فيها، بحيث يحقق ما كان يصبوا إليه الحداثوية السياسية، فقد إستمرت الحركات الاجتماعية الناقمة والمعادية لأنظمة الحكم التي أعقبت تلك الثورة، حيث ظهرت منظمات خاصة مثل(إتحاد ستوكبورت)وسقطت مع الزمن وإستمرّت تواجه رقابة حكومية أو قمعاً متواصلاً. وحاولت الحكومات المهدّدة فيها مراراً وتكراراً أن تخرس النشاط التنظيمي من خلال قوانين *،...،وقام المنظمات المنشقة وحلفاءها البرلمانيين بالرّد على تلك السياسات القمعية و حققوا إنتصاراً في بعض الأحيان، ففي عام 1824أقرّ البرلمان بالهزيمة بإبطاله قوانين الجموع التي دخلت حيز التنفيذ عام 1799لقمع إنتفاضات العمال وجمعياتهم،...، و وقعت على مدار العقدين الثاني والثالث من القرن الـ(19)حركات تعبئة إتسمت بالإتساع والفاعلية وإستهدفت حقوق العمال والتحرر الكاثوليكي والإصلاح البرلماني لتثبت هذه العناصر في موضعها.((تشارلز تيلي،2020،ص ص90،91).

و بصدد كيف أن النخب السياسية قد لعبت دوراً بارزاً وأساسياً في إزالة الديمقراطية وإنتكاستها، يشير(نانسي برميو – Nancy Bermeo)إلى هذا الموضوع و يكتب "مع أن سلبية المواطنين سهّلت إزالة الديمقراطية، فإنه من المعروف أن الديمقراطيات التي ندرسها هنا قد أسقطت من قبل نُخَبِها السياسية. ولقد تلت تصرفات النخبة سلسلة مسارات، ففي حد أقصى اختار السياسيون(والملوك أحياناً)الدكتاتورية عمداً، فهم أنفسهم إما أصبحوا طغاة، أو جعلوا – بمعرفتهم – أشخاصاً لا ديمقراطيين رؤساء للحكومات".(نانسي برميو،أشار إليه:تشارلز

*) ومن تلك القوانين أيضاً نذكر "قوانين الإكراه والاجتماعات التحريضية لعام(1817)، والقوانين الستة لعام(1819) والتي إتسمت بتقنين القمع إلى حدٍّ كبير، وقانون التعدي المتعمد لعام 1820".((تشارلز تيلي،2020،ص 90).وكذلك قانون تجارة الرقيق(25/مارس/1807)والذي وافق عليه البرلمان بأغلبية ساحقة(100)مؤيدة مقابل(36) رافضة في مجلس العموم".(باتريسيا ديلبيانو، 2012، ص196).

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

تيلي،2010، ص25). بالإرتباط بهذه النقطة، يبدو إن مشاكل وتحديات الديمقراطية التمثيلية في جانب منها ترجع إلى المواطنين أنفسهم، والذي يدعم هذا الرأي تتمثل في أن "أغلبية المواطنين يحصرون المشاركة في السياسة في التصويت فقط، إذ إن عدد قليل منهم يحبذ الإرتباط بالأحزاب السياسية. وحتى أقلية منهم يصبحون نشطاء حزبيين، حيث إن أقلية من السكان يصبحون أعضاء في الطبقات السياسية المحلية والوطنية. إن اللامبالاة؛ أو على الأقل عدم التورط، هي خصائص الديمقراطيات التمثيلية الحديثة، إنهم يديرون من قبل النخبة".((Kevin Harrison and Tony Boyd,2003, p.64).

ومن جانب آخر فإن ظاهرة التعددية السياسية ذاتها تحولت إلى إحدى هذه التحديات بوجه الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال دورها، أو بالأحرى ما يحملها من إتجاهات متعددة ومتناقضة في الوقت نفسه، فقد "أصبح الديمقراطية الحديثة تمتلك إتجاهات عديدة الذين أفسدوا العملية الديمقراطية. فالسياسيون والأحزاب السياسية أزدادو مقدار تمويل حملاتهم، خصوصاً في(USA). كذلك فإن كل الديمقراطيات الاجتماعية يمتلكون قطاعات عامة كبيرة و الإنتخابات أصبحت أكثر بقليل من محاولات كي((يرتشوا الناس من نفس أموالهم))، ذلك مع أداء قليل في مناظرة عامة حول السياسات".(Ibid, p.64).

إرتباطا بالنقطة أعلاه، نشير إلى أن الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الحديثة تشكل عاملاً آخر من وراء مآزق هذه الديمقراطيات، فهم يلعبون دورهم في تقليل صراعات النواب الكامنة، وهذا التقليل من الأهمية، من وجهة نظر العديد من منظري النخبة والديمقراطية الحديثة بحيث إن تمثيل القضايا المهمة في برلمانات الديمقراطيات الحديثة قد أخلفت أو حلت محلها من قبل سيطرة الأحزاب وبنية الأحزاب فيما يخص كيفية التصويت وكيفية التفكير في قضاياهم. وبهذا الصدد فإن الكونغرس الأمريكي تتمتع بنظام حزبي ضعيف ذلك بالمقارنة مع النظام البريطاني، فمن ناحية، إن ذلك يقدم آفاق عظيمة لحكم السياسيين؛ ومن ناحية أخرى وكما أظهرتها المنتقدون، فإنها من أكثر الأشياء لتقوية المصالح الخاصة، ولا سيما عندما تتفاقم هذه الأشياء تقريباً من قبل مطالب منظمي الحملات الإنتخابية و الممولين المثابرين(المخلصين)".(Will Kymlicka, 1992, p.65).

إن بحث موضوع مآزق و إخفاقات الديمقراطية التمثيلية تستدعي تناول نقطة مهمة أخرى، ألا وهي بدلاً من أن تقوم الحداثوية السياسية بالعمل على إدخال مفهوم الديمقراطية التمثيلية في قلب العملية السياسية الحديثة بحيث تتم عملية تحقيق مبادئها وقيمها(أي قيم الحداثوية)مرهوناً بتحقيق هذه الديمقراطية، لكن إن الذي جرى وحدث كان شيئاً آخر، وما يدعم هذا هو الغياب الواضح لهذا المفهوم في تلك الثورات المذكورة أعلاه، فقد كان "غائباً بشكل شبه كلي من خطاب الثورة الفرنسية بكل تمظهراته وفي مختلف مستوياته. فنوادي هذه الثورة، التي تُعدُّ بداية العمل الحزبي الحديث، لم تطلق على نفسها هذه الصفة الديمقراطية، أمّا الصحف الصادرة خلال سنوات تلك الثورة، فقد أعرضت جميعها اسم الديمقراطية لتختار صفات كالقومية والوطنية والجمهورية.(أيمن البوغانمي،الباب، 2019، ص22). في السياق نفسه وعند حديثه عن عجز البرلمان في فرنسا إثر قيام هذا النظام فيها بعد إنتصار ثورتها من أن تتحول إلى مؤسسة تعمل على ترسيخ الديمقراطية الحقة، نرى(لورنز فون شتاين) يكتب "أن الديمقراطية النقية والصيغ الديمقراطية المطلقة إنتهت في فرنسا، أن الديمقراطية 'كانت ولا تزال عاجزة' لأن أول مبادئ الديمقراطية هو حكم الأكثرية ــ غير أن 'نقطة ضعف الديمقراطية كامنة في حقيقة أن مبادئها بالذات{مثل حكم الأكثرية} أجبرتها على خدمة مصالح مرشحة لنسف أساس الديمقراطية الذي هو المساواة".(لورنز فون شتاين،أشار إليه:كارل شميث،2008،ص21).

وعلى صعيد الثورة الأمريكية، فقد حدث الشيء نفسه، ففي كتاب(توماس بين) الذي يحمل اسم(المنطق السليم) لا تظهر كلمة الديمقراطية، ذلك رغم حضور الكثير من معانيها، وهو ما كان كافياً لتحويله وكتابه إلى موضوع خلاف شقَّ صفوف الثورة الأمريكية،...، لا بل أصبح إقتران الديمقراطية في كتابات ماديسون وهاملتون، وغيرهما من منظري الفترة التأسيسية، بصفات الفوضى والفساد والقمع وغياب العقل. ومن ثم كلما ظهرت الديمقراطية في نصٍّ ما، رافقتها صيغ الإتهام أو نبرة الاعتذار ودفع التهمة؛ أي أن الديمقراطية لم يكن الأنا، بل الآخر. ومن ذلك قول(ألكساندر هاملتون)في رسالة كتبها عام (1804): إن المرض الحقيقي الذي نعاني منه هو الديمقراطية. وكذلك قول(جون آدمس): إنما أطمح إلى بناء جمهورية ليبرالية، وليس إنشاء ديمقراطية تكون رديفة القمع والحكم الإعتباطي. (أيمن البوغانمي،الباب، 2019، ص23). ولا يغرب عن البال من أن الأوراق الفيدرالية (1788) قد إحتوى أيضاً على التوجه نحو لإرجاح كفة ميزان السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية حيث جاء فيه "لا بد للسلطة التنفيذية من أن تكون بيد إنسان واحد، لأن طاقتها ونشاطها يتوقفان على

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

ذلك؛ من المباديء العامة التي يَعترفُ بها من أفضل الساسة و رجالات الدولة أن التشريع تأمُّلٌ وتفكير ويجب أن تتولاه جماعة أكبر، في حين أن إتخاذ القرارات وحماية الأسرار الدولة يعودان إلى الهيئة التنفيذية، وهما أمران((يفسدان بمقدار ما تزايد الأعداد))".(كارل شميث،2008،ص ص45،46).و مع التوسع التدريجي لحق التصويت، إنتشرت صفة الديمقراطية في جلّ الأوساط التي أصبحت تعدّها طريقها إلى أسماع الناخبين وقلوبهم، التي هي بدورها الوسيلة إلى أصواتهم. إن ذلك يعني أن الشرعية المتصاعدة، التي تمتعت بها صفة الديمقراطية طوال القرنين الماضيين، وهذا ما كان تعاني منه هذا البلد أيضاً، حيث قد نشأت في رحم تجربة دعائية في سياق إنتخابي نجح فيه، على سبيل المثال، الرئيس جاكسون وحزبه في قلب الوصم السلبي إلى قيمة فضلى.(أيمن البوغانمي، الباب، 2019،ص24).

بناءً على ما تم بحثه أعلاه، يمكن القول بأن المآزق والإخفاقات التي واجهتها وعانت منها النموذج الديمقراطي التمثيلي التي قامت نتيجة لما أحدثتها المشروع الحداثوي السياسي وذلك إثر إنتصار الثورات والحركات الديمقراطية في العديد من الدول الأوروبية، و لا سيما المتقدمة منها صناعياً، يعود في قسم كبير منها إلى جوهر وطبيعة هذا المشروع نفسه. فمن جهة وعلى الرغم من أن القيم والمباديء التي أتت بها الحداثوية السياسية إلى كنه العملية السياسية الحديثة كانت تلفها غموض وتمويه واضحين، بحيث تركت المجال واسعاً إتجاهات وأيديولوجيات أخرى، و لا سيما الليبرالية، من أن تتبناها ومن ثم تقوم بتوظيفها لصالح أهدافه و مثله العليا. ومن هذه القيم، هو قيم الحرية والمساواة، فقد أستطاعت الإتجاه الليبرالي، وبعد تحولها إلى تيار إجتما ـ سياسي من أن تصيغ هذه القيم على النحو الذي يرتاها وتلبي مطالبها السيا اقتصادية.

إن ما بدأت تطرء على بُنية الأنظمة الديمقراطية التمثيلية من مآزق وإخفاقات عديدة ولا سيما في أحد أهم عناصرها، والتي هي الحرية والمساواة، يعود بالدرجة الأساس إلى ما طرحته الحداثوية السياسية بهذا الصدد من تلك التناقضات المذكورة أعلاه. فقد كان، وعلى سبيل المثال، نرى بأن(ألكسي دي توكفيل)كان ضد مفهوم المساواة، إذ تعتبرها جوهر الديمقراطية، وأكبر تهديد لليبرالية، والشيء نفسه بالنسبة لكل من(لوك)الذي لم يكن راضياً من تسليم الشعب دفة الحكم في النظام الديمقراطي الحديث، بحجة أن هذا يؤدي إلى إرتهان عنصر ممارسة الفرد لحريته وفي أحضان الجماعة السياسية، و(هيجل)الذي وقف بالضد من مشروع الإصلاح الإنتخابي الإنجليزي وذلك بحجة أنه يضعف سيادة الملك في هذا البلد ...وألخ.

النتائج والخاتمة

أولا: الخاتمة

كانت عملية القطيعة مع ما سبقت النهضة دخلت في إطار مشروع باتت تعرف بالحداثة، وتيارها الفلسفي تصدت للظلم وطغيان المَلَكيات المستبدة، وهذه الخصيصة شكلت جوهر القيم والمباديء الرئيسة للمشروع الحداثوي. لكن أفكار وآراء مفكري هذا التيار كانت تجسد تناقضات عدة في المشروع الحداثوي، التي عكست في النظرة والموقف من النظام السياسي المقام من قبل الثورات الديمقراطية الواقعة تحت تأثير تلك القيم والمباديء. وهكذا كان الأنوار الفرنسية ثورية اجتماعية عكس مثيلتها الإنجليزية التي كانت محافظة معتدلة، فالأول أسقطت النظام المَلَكي، بينما الثاني أبقته مقيدة.

لقد ولدت الحداثوية السياسية إثر ما أفرزته الأنوار(التيار الفكري الفلسفي للحداثة)جملة من المفاهيم والمقولات الفكرية الفلسفية في أصعدة الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..وألخ، وذلك بهدف إحداث القطيعة مع ما كان موجوداً وسائدًا في العصر الذي سبقته،

ـ وبصدد الحداثوية السياسية فيمكن القول بأنه بما أن أهم خصيصة ومقوم أساسي تقوم عليه الجماعة وهي حدوث عملية القطيعة مع الماضي، بمعنى قطيعة الحاضر الذي نعيش فيه مع الماضي، عليه فإن الحديث عن الحداثوبة السياسية يجب يقوم على حدوث هذه القطيعة في مجالات العملية السياسية الرئيسة(الدولة والنظام السياسي والمؤسسات السياسية...)، وذلك بمعنى أن تلك القطيعة التي حصلت للفكر الإنساني في زمن الأنوار مع ماضي هذا الفكر(العصر الوسيط) قد حصلت أيضاً على صعيد العملية السايسية وبنفس المستوى والشمولية والقوة.

ـ إن دراسة موضوع الحداثة والثورات الديمقراطية تبرز لنا حقيقة أساسية يجب معرفتها وإتخاذها عِماداً في البحث عن تأثيرات والإنعكاسات الفكرية الفلسفية للحداثة(الأنوار افلسفية)على الحركات الاجتما ـ سياسية التي ظهرت أو إندلعت في الفضاء الجغرافي للمجتمعات التي نشأت فيها، وعلى رأسها الثورات الديمقراطية،و تمثل

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

في أن التيار الفكري للحداثة لا تقوم بحد ذاتها على توجه معين أو نموذج فكري محدد، و إنما حملت هذا التيار في طياتها أكثر من توجه ونموذج فكري وفلسفي.

ـ بناءاً على ما تقدم نتوصل إلى الإستنتاج التي تفيد بأنه مع الثورات الديمقراطية التي إندلعت في المجتمعات التي شهدت زخما قوياً وعميقاً لحركة الأنوار وتيارها الحداثوي، طرحت موضوع شكل ونمط الديمقراطية المقامة على أثرها وذلك كإستجابة لقيم ومباديء الحداثوية السياسية وشعارها الرئيسة المتمثلة في تحقيق حقوق وحريات الفردية، و إثر ذلك أصبحت مفهوم التمثيل من أكثر المفاهيم المطروحة لكي تلتصق بهذه الديمقراطية وتدشن في نموذج النظام التي تقيمها تلك الثورات.

ـ لقد أضحت الحرية بوصفها من المفاهيم الرئيسة للمشروع الحداثوي السياسي أحد أم الإشكاليات التي عانت منها الديمقراطية التمثيلية، وذلك بسبب إنها كانت قد شكلت الفمهوم المحوري لكلا قطبي هذا النموذج من الحكم في ادولة الحديثة، أي كل من الديمقراطية والليبرالية، فبوصفها العنصر الحوي للظهرة الديمقراطية الحديثة فإنها دخلت في لب عملية تاسيس هذا النظام بدلالتها الشعبية، أي كحرية تقرير الجماعة، وبوصفها الحجر الأساس لليبرالية فإنها شاركت في العملية المذكورة بدلالتها أوبعدها الفردي(أي الحرية الفردية). وهذه العملية بحد ذاتها شكلت الجانب العكسي من العلاقة في تلك العملية، وهي بهذا تشكل جوهر التناقض والمأزق الذي يعاني منه النموذج الديمقراطي التمثيلي وربما في صيرورتها الحالية.

ـ إن المشروع الحداثوي نلك، لم تستطع تحقيق جوهر المنطق التي قامت عليها وهو إحداث قطيعة سياسية تامة وجذرية مع ما كانت سائدة من قيم ومباديء وكذلك من نماذج وأشكال من نظم الحكم، إذ إن أغلب الدول التي قامت فيها النموذج الديمقراطي التمثيلي، كانت تمتلك الجمعيات الوطنية المنتخبة، هذا ما كان تحظى بها دول كفرنسا وإنجلترا، على سبيل المثال. بل وحتى أن المؤسسة التشريعية في هاتين البلدين قد إستمر بقائها إلى الفترة التي تلت الثورات الديمقراطية فيها، و لا سيما في إنجلترا. ففي هذا البلد قامت مؤسسة البرلمان بنفسها بالثورة المجيدة فيها وذلك بهدف تقيد صلاحيات الملك فيها و وضع حد لسلطتها عليها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الثورة فيها هي تجسيد للمطالب القومية والوطينة أكثر من قيامها بتجسيد المطالب والأهداف الديمقراطية، وهذا ما يفسر سبب إتخاذ أغلب آباء المؤسسين فيها، إن لم يكن كلهم، موقفاً معادياً و ممقتاً من مفهوم الديمقراطية ونماذجها المتنوعة من أنظمة الحكم.

المصادر والمراجع

1- عبد اللاوي، الناصر، الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس،ط1، دار الفارابي، بيروت،2012.
2- كريستوفر باتلر،ما بعد الحداثة،ت: نيفين عبدالرؤوف،ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2016.
3- عطية، د.أحمد عبدالحليم، ليوتار والوضع ما بعد الحداثي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2011.
4- بومنير،كمال، جدل العقلانية في النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، ط1، منشورات الإختلاف، الجزائر، 2010.
5- أرنست كاسيرر، فلسفة التنوير،ت: إبراهيم أبو هشهش،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
6- باتريس ديلبيانو، العبودية في العصر الحديث، ت: أماني فوزي حبشي،ط1، مشروع كلمة، أبوظبي، 2012.
7- إريك هوبزباوم، عصر الثورة أوروبا(1789-1848)، ت: فايز الصياغ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.
8- رونيه دولا شارير، دراسات حول النظرية الديمقراطية،ت: د.حافظ الجميلي،ط1،طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ديمشق،1986.
9- بو عزة، د.طيب، نقد الليبرالية، ط1، كتاب البيان،الرياض،2009.
10- المحمداوي، د.علي عبود، الإشكالية السياسية للحداثة/من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل،ط1،دار الأمان، الرباط،2011.
11- عبد زيد،د.عامر، الحداثة ومأزقها في خطاب مدرسة فرانكفورت،ط1، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، ديمشق،2013.
12- مارسيل غوشيه،نشأة الديمقراطية،ج1/الثورة الحديثة،ت:جهيدة لاوند،ط1،دراسات عراقية،2009،بغداد.
13- مارسيل غوشيه،نشأة الديمقراطية،ج2/أزمة الليبرالية،ت:جهيدة لاوند،ط1،دراسات عراقية،2009،بغداد.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

14- آلان تورين، نقد الحداثة، الحداثة المظفرة،ج1،ت:صباح الجهيم،ط1،وزارة الثقافة،1998،دمشق.
15- دومينيك شنابر،كريستيان باشولييه، ما المواطنة،ت:سونيا محمود نجا،ط1،المركز القومي للترجمة،2016 ، القاهرة.
16- تشارلز تيللي،ليزلي وود،2020، الحركات الاجتماعية(1768–2012)،ت:ربيع وهبه،ط1،الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت.
17- تشارلز تيللي، الديمقراطية، 2010، الديمقراطية، ت:محمد فاضل طبّاخ،ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
18- غوستاف لوبون،2019، روح الثورات والثورة الفرنسية،ت:عادل زعيتر،ط1،دار التنوع الثقافي،دمشق.
19- كارل شميت،2008، أزمة البرلمانات،ت:فاضل جتكر،ط1، دراسات عراقية،بغداد.
20 -Andrew Clapham, 2007, Human Rights - Avery Short Introduction-, Oxford, NewYork.
-21 Christian W.Herpfer, Patrick Bernhagton, and so.. , 2009, Democratization , Oxford, New York.
-22Immanuel Kant ,answer the question; what is Enlightenment ,t. to English: Daniel Fide Ferrer, 2013.
-23 Kevin Harrison and Tony Boyd,2003,Understanding Political ideas and movements, Manchester University Press, Great Britain.
-24Will Kymlicka, 1992, Contemporary Political Philosophy - An Introduction- Oxford, New York.
25- أيمن البوغانمي،الديمقراطية بين سردياتها الإيديولوجية وواقعها الليبرالي،الباب، العدد/13، 2019، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، المملكة المغربية.
26- شارل تايلور، مظاهر القلق في الحضارة الحديثة، ت: حسن العمراني، الأزمنة الحديثة،العدد(3-4) أكتوبر2011.
27- كرومي احمد، الحداثة /المواطنة والحقل الفقهي، إنسانيات،العدد(11)،2000،مركز البحث في الانتربولوجية الاجتماعية والثقافية، الجزائر.
27- محمد صابر كريم، الحداثوية السياسية ودورها في تطوير النظام السياسي الليبرالي، كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، العدد(7)/ 2013، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة كركوك، العراق.
28- محمد سبيلا، من((الحداثات))إلى الحداثة، يتفكرون،العدد(12)،2018، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، المملكة المغربية.

References

First Books:
1-Abd-AL-lawi Alnasr, Communicative Identity in Habermas Thinking, Dar Al-Farabi, 2012, Beirut.
2- Christopher Butler, Postmodernism, Hindawi Foundation for Education and Culture, 2016, Cairo.
3-Ahmed Abd-Alhalim Atea, Leutar and the Postmodernism Situation, Dar Al-Farabi, 2011, Beirut.
4-Bumnir Kamal, The Rationality Debate in the Critical Theory of the Frankfurt School Arab Scientific Publishers, 2010, Beirut.
5- Ernst Cassirer, Die Philosophe Enlightenment, Arab Center for Research & Policy Studies, 2018, Beirut.
6- Delpiano Patrizia, The Slavery in Modern Age, Haeia Abu-Zabi foe Tourist & Culture Kalima Project, 2012, Abu-Zabi.
7- Eric Hobsbaum, Era of Revolution, Arabian Organization for Translating, 2007,

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.33.2024.469
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (33) March 2024
العدد (33) مارس 2024

Beirut.
8- Ronia Dola Shareer, Studies on Democratic Theory, Dar Talas for Studies Translating & Publishing, 1986, Damascus.
9- Tayeb Bouazza, Criticism of Liberalism, Bayan Book, Saudia Arbia, 2009.
10- Ali Abud Al-Mahmadawi, The Political Problem of Modernity, Dar Al-Amane, 2011, Al-Ribat.
11- Amr Abdzaied, The Modernization and its Risks in Frankfort School Discourse, Tamooz for Publishing Printing & Distribution, 2013, Damascus.
12- Marcel Gauchet, The Foundation of Democracy\1 The New Revolution, Iraqi Studies, 2009, Baghdad.
13- Marcel Gauchet, The Foundation of Democracy\2 The New Revolution, Iraqi Studies, 2009, Baghdad.
14- Alain Touraine, Critique of Modernity, Ministry of Education, 1998, Damascus.
15- Dominique Schnapper, Christian Bachelier, What is the Citizenship, National Center for Translating, 2016, Cairo.
16- Charles Tilly and Lesley J. Wood, Social Movements, Arabs Network for Research and Publishing, 2020, Beirut.
17- Charles Tilly, Democracy, Arabian Organization for Translating, 2010, Beirut.
18- Ghostaf Lobun, The Spirit of the Revolution and the French Revolution, Dar Al-tanoua Al-thaqafi, 2019, Damascus.
19- Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, Iraqi Studies, 2008, Baghdad.
20 -Andrew Clapham, 2007, Human Rights - Avery Short Introduction-, Oxford, NewYork.
-21 Christian W.Herpfer, Patrick Bernhagton, and so.. , 2009, Democratization , Oxford, New York.
-22Immanuel Kant ,answer the question; what is Enlightenment ,t. to English: Daniel Fide Ferrer, 2013.
-23 Kevin Harrison and Tony Boyd,2003,Understanding Political ideas and movements, Manchester University Press, Great Britain.
-24Will Kymlicka, 1992, Contemporary Political Philosophy - An Introduction- Oxford, New York.
25- Aiman Al-boghanmye, The Democracy Between its Ideological Fictions and its Liberal Reality, Albab (journal), Issue (31), Mominon Without Borders for Studies and Research, Al-Ribat.
26- Carumi Ahmed, The Modernity\ Citizenship and the Fiqehi Field, Ensaniat (journal), Issue (11), 2000, The Center of Social and Culture Anthropologian, Al-Jazaier.
27- Mohamed Sabir Karim, The Political Modernism and its Role in Developing the Liberal Political System, Journal of College of Law and Political Sciences, Issue (7), 2012, Kerkuk University, Iraq.
28- Mohamed Sabila, From the Modernity's to the Modernity, Yatafakkaroun (journal), Issue (12), 2018, Mominoun Without Borders for Studies and Research, Al-Ribat.